

# بريطانيا ومعونة تجارة السلاح إلى سلطنة مسقط وعمان

(١٩١٢ - ١٩٣٩م)

د. محمود عبد الله محمد سعد

الأستاذ المساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب، جامعة عين شمس



حصلت حكومة سلطنة مسقط وعمان - كما كان يُطلق عليها حينئذ - على أكثر من معونة من بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر - والنصف الأول من القرن العشرين: كمعونة زنجبار ومعونة قمع تجارة الأسلحة والذخيرة ومعونة الحرب التي حصلت عليها إبان الحرب العالمية الثانية. وفي حقيقة الأمر كانت هذه المعونات تُشكل ركناً رئيساً في الموارد المالية لحكومة مسقط، لدرجة أنه يُمكننا القول: إنّه كان لا يمكن للخزانة العمانية الاستغناء عن واحدةٍ منها لفترة غير قصيرة من الزمن. وكان لكل معونةٍ من تلك المعونات شروطٌ واضحةٌ تعارف عليها الطرفان: العماني والبريطاني. إلا أن معونة تجارة السلاح - موضوع هذه الدراسة - قد أثارت جدلاً حتى تم وقفها في يناير عام ١٩٣٦م، ثم حسم تماماً في عام ١٩٣٩م.

وسوف نعالج هذه المسألة في مجموعةٍ من المحاور: أولها حرب بريطانيا الشعواء ضد تجارة السلاح التي ثوجت بإنشاء مستودعٍ للسلاح في مسقط عام ١٩١٢م فكان بمثابة الضربة القاضية لهذه التجارة في الخليج. وفي ثاني محاور الدراسة نحاول جاهدين أن نُميط اللثام عن اللوائح والقواعد التي نظمت العمل في مستودع السلاح، وكيف أسهمت في وأد هذه التجارة التي أرقّت البريطانيين طويلاً. ثم ندلف إلى المحور الثالث ونستهلهُ بيوادر الاختلاف بين وجهة نظر السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣ - ١٩٣٢م) والبريطانيين حول شروط منح معونة مستودع السلاح، وكيف أثارت شروط هذه المعونة مشكلة بدأت منذ عُرة عهده ولم تنته حتى مع رحيله عن الحكم. وأخيراً نُعرج على وضع تلك المعونة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٣٢ إلى يناير ١٩٣٦م أي السنوات الثلاث الأولى من حكم السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢ - ١٩٧٠م)،

ثم بُين كيف قبل السلطان وجهة النظر البريطانية بشأنها في البداية ثم نكص عنها تحت وطأة الظروف المالية السيئة لبلاده محاولاً أن يجد دفعها بالتأمين بعد أن توقفت: الأول أرسله المقيم السياسي البريطاني في نوفمبر ١٩٣٧، والثاني أرسله إلى الوكيل السياسي في يوليو ١٩٣٩م، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية جعل موضوع معونة السلاح يوؤول إلى ذمة التاريخ عندما التزمت بريطانيا بدفع معونة حربية كبيرة لحكومة مسقط نظير التسهيلات التي ستقدمها لها إبان الحرب.

ومن الأهمية بمكان أن نشير في البداية إلى أننا سوف نعتمد في إعداد هذه الدراسة ومعالجة قضاياها على مجموعة من الملفات الوثائقية - ذات الصلة الوثيقة بهذا الموضوع - التي زخر بها أرشيفا: وزارة الهند البريطانية India office records ووزارة الخارجية البريطانية Foreign office records

### خلفيات إنشاء مستودع السلاح ١٩١٢م:

كانت مسقط المركز التجاري الأول في تجارة الأسلحة والذخيرة في الشرق، إذ كانت تجلب إليها من أوروبا بكميات ضخمة ثم تُوزع على موانئ الخليج العربي الأخرى، وكان القسم الأكبر منها يُهرب إلى ساحل مكران الفارسية، ومن هناك تشق طريقها بواسطة القوافل حتى ينتهي بها المطاف إلى أيدي القبائل الأفغانية وسكان الحدود الشمالية الغربية للهند، تلك النقطة التي كانت تتعرض منها الهند للغزو عبر تاريخها. وفي حقيقة الأمر عجزت الحكومة الفارسية عجزاً تاماً عند محاولة تصديها لهذه التجارة<sup>٢</sup>.

وقد لفتت هذه التجارة انتباه بريطانيا لأول مرة إبان الحرب الأفغانية الثالثة (١٨٧٩ - ١٨٨٠م)، وهذا ما دفع المسؤولين

البريطانيين إلى أن يصرحوا بأن أحد أهم العوامل المحرزة على الثورة ضدّهم هناك هو توفر الأسلحة الحديثة. ونظرًا لخطورة الموقف الذي أحدثته هذه الأسلحة على المصالح البريطانية شرعت الحكومة البريطانية في التصدي لها، إلا أن أطرافًا أوروبية - ألمانيا وفرنسا- وجدت فيها ضالتها لتقويض الوجود البريطاني في تلك المنطقة<sup>٣</sup>.

وقد أخذت الحرب البريطانية على هذه التجارة أشكالًا متعددة: منها شرعنة الإجراءات التي قامت بها من خلال عقد العديد من الاتفاقيات التي نصت على تحريم وحظر استيراد وتصدير الأسلحة من وإلى موانئ منطقة الخليج العربي والهند؛ فعلى سبيل المثال أصدرت حكومة بومباي في عام ١٨٨٠م تعليمات بمنع الترخيص بدخول شحنات الأسلحة والذخيرة إلى موانئ الخليج العربي، وراقبت بعناية جميع السلع التي كانت تُرَد إلى كراتشي - وغيرها من الموانئ الهندية. وفي أكتوبر من السنة نفسها اعتبرت مُصادرة الأسلحة والذخيرة المُرسلة إلى موانئ الخليج والموانئ الهندية عملاً مشروعًا. كما دعمت الحكومة الفارسية في أن تُصدر قرارًا في عام ١٨٨١م تحظر فيه دخول الأسلحة والذخيرة إلى الأراضي الفارسية ومصادرتها إن وجدت. وفي عام ١٨٩٧م منحت الحكومة الفارسية السفن البريطانية حق تفتيش سفنها ومصادرة الأسلحة والذخيرة المتجهة إلى موانئها؛ نتيجة انتشارها بشكل مُلفت في طهران عبر تجار بريطانيين وفرس<sup>٤</sup>. وفي الثالث من مارس ١٨٩١م حظر السلطان فيصل بن تركي -سلطان مسقط- بإيحاء من بريطانيا استيراد وتصدير الأسلحة والذخيرة من وإلى جوادر- على ساحل مكران- وبذلك نجحت بريطانيا في تجريم هذه التجارة على طول الساحل الشرقي للخليج العربي من أعلاه إلى أدناه<sup>٥</sup>.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت إلا أن الأسلحة والذخيرة ظلت تتدفق إلى المنطقة؛ ولذا أبرم المسؤولون البريطانيون مع السلطان فيصل عام ١٨٩١م اتفاقاً نص على منع مرور الأسلحة من مسقط إلى الهند وبلاد فارس والعكس<sup>٦</sup>. فكانت إحدى أهم نتائج هذا الاتفاق أن أصبح السلطان طرفاً في الحرب على تجارة الأسلحة في الخليج العربي، وتُوج ذلك باتفاق في الثالث عشر - من يناير من عام ١٨٩٨م ترتب عليه أن أعلن السلطان لرعاياه أن تصدير الأسلحة والذخيرة إلى الهند وبلاد فارس أضحي غير شرعي، وأن السفن الحربية البريطانية والفارسية صار لها حق تفتيش السفن التي ترفع العلم العماني داخل المياه الإقليمية العمانية ومصادرة ما على متنها من أسلحة وذخيرة إن وجدت، وكذلك من السفن التي تحمل العلم البريطاني والفارسي والعماني في المياه الهندية والفارسية<sup>٧</sup>. كما وقعت بريطانيا اتفاقيات شبيهة مع شيوخ: البحرين والكويت والساحل المهادن، وحاولت أن تفعل الشيء نفسه مع السفن التي ترفع العلم التركي.

واستناداً إلى ذلك الإعلان قامت السفن البريطانية بمداومة العديد من السفن التي كانت تُقل كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة في المياه الإقليمية العمانية والفارسية والهندية بشكل أفرغ الشركات التجارية<sup>٨</sup>.

وفي عام ١٩٠٣م وافق السلطان فيصل على منح السفن البريطانية والإيطالية حق تفتيش السفن التي ترفع العلم العماني في أعالي البحار ويُشتبه في أنها تحمل أسلحة وذخيرة<sup>٩</sup>.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بريطانيا والاتفاقيات التي أبرمتها مع الحكومة الفارسية والشيوخ العرب على الساحلين الشرقي والغربي

للخليج العربي إلا أن توريد الأسلحة إلى مسقط وتصديرها منها إلى مناطق النفوذ البريطاني وبلاد فارس والدول الأخرى ظل قائماً. ويعود ذلك إلى أن اتفاقيات بريطانيا مع سلطان مسقط حظرت التجارة مع فارس والهند فقط في حين أن السلطان كان يرتبط بمعاهدة تجارية مع الولايات المتحدة تعود إلى عام ١٨٣٣م وبأخرى مع فرنسا تعود إلى عام ١٨٤٤م ثم بتصريح مشترك فرنسي-بريطاني صدر في عام ١٨٦٢م يعترف باستقلال سلطان مسقط ويجول دون التدخل المسلح في شؤونه من قبل بريطانيا، والتصريح التجاري الهولندي في عام ١٨٧٧م، وقد منحت هذه المعاهدات تلك الدول معاملة الدولة الأولى بالرعاية<sup>١</sup>، كما أباحت للرعايا الفرنسيين وللسفن التي ترفع العلم الفرنسي- أن تحمل من الأسلحة والذخيرة ما تشاء دون أن يتدخل السلطان<sup>١</sup>، وبمرور الأيام انتشرت في مسقط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر- مستودعات ومخازن أسلحة وذخيرة لشركات أوروبية أغرقت المنطقة بكميات ضخمة من الأسلحة.

ولما كانت سفن الداو العمانية تنقل الأسلحة من مسقط إلى ساحل مكران، ومن هناك كان المهربون ينقلونها إلى شمال غرب الهند؛ لذا كثفت بريطانيا جهودها لوأد هذه التجارة فأرسلت حملات عسكرية: برية وبحرية إلى هذه المناطق إلا أن الحملة الأشهر كانت حملة الجنرال السير إدموند سليد Sir Edmond Slade التي استهدفت منع مهربي الأسلحة: البلوش والأفغان من تهريب الأسلحة القادمة إليهم من مسقط، وحماية خط التلغراف الهند-أوروبي من الهجمات الانتقامية المتوقعة من التجار بعد أن تكبدوا خسائر فادحة من جراء التدخل العسكري البريطاني. وقد خرجت الحملة في السادس من أبريل عام ١٩١١م،

وعادت في الثامن من مايو من العام نفسه بعد أن قام سليد بفرض حصار بحري صارم على بلوشستان الفارسية، وإحراق خسائر كبيرة بالتجار<sup>١٢</sup>.

لقد كان قمع تجارة الأسلحة يكلف حكومة الهند نفقات ضخمة صنفها المختصون المليون خلال الفترة من ١٩٠٦ - ١٩١١م إلى صنفين: نفقات عادية ونفقات غير عادية وجميعها كانت تُدفع من خزانة حكومة الهند، فأما الأولى فقدرت بحوالي ١٠٠،٠٠٠ استرليني سنويًا، وأما الثانية فبلغت في عام ١٩٠٩ - ١٩١٠م أكثر من ٤٤،٠٠٠ استرليني، وبلغت ١٨٨،٠٠٠ استرليني في العام الذي يليه. وقد وقع عبء العمليات البحرية على عاتق الأسطول البحري البريطاني<sup>١٣</sup>. ولذا عبر الرأي العام عن سخطه ساعتئذ من هذه التجارة، واستحث الحكومتين البريطانية والفرنسية على وضع قيود لوقف هذه التجارة الشائنة بحجة أن الأعداء فقط هم المستفيدون<sup>١٤</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد ألقى Mr. Lovat Fraser ورقة في الاجتماع السنوي لجمعية آسيا الوسطى تناولت تهريب الأسلحة في الخليج العربي ذكر فيها أن مسقط تعد ميناء تجارة السلاح الأول في المنطقة البريطانية - على حد تعبيره - وبعد أن طوف حول نصيب كل من بريطانيا وفرنسا من هذه التجارة، وأوضح كيف نمت تجارة فرنسا بشكلٍ كبيرٍ خلال الفترة ١٨٩٧ - ١٩٠٧م، سلط الضوء على النتائج المهمة المؤقتة التي حققتها حملة سليد في تحطيم هذه التجارة، وذكر أنها ستتعاوى مرة ثانية إذا ركن الأسطول البريطاني إلى السكينة، وأن الطريق الوحيد لقمع هذه التجارة لن يتأتى إلا من خلال اتفاق مع فرنسا تتنازل فيه عن حقوقها التجارية



التي نصت عليها معاهدة عام ١٨٤٤م أو تعديلها مقابل تعويض مناسب. وإذ لم يحدث ذلك فإن عمليات بريطانيا المكلفة لمنع هذه التجارة سوف تستمر<sup>١٥</sup>.

كان المسئولون بريطانيون قد توصلوا إلى هذه القناعة منذ فترة، وبُذلت أكثر من محاولة - عبر الوسائل الدبلوماسية - مع فرنسا من أجل قمع هذه التجارة إلا أن جميعها باءت بفشل ذريع نتيجة العلاقات السيئة. ففي مؤتمر بروكسل عام ١٩٠٨-١٩٠٩م عبر مندوبا كل من الولايات المتحدة وهولندا عن استعداد بلديهما للتخلي عن حقوقها التعاهدية في مسقط شريطة أن تحذو الدول الأخرى حذوهما، إلا أن مفاوضات بريطانيا مع فرنسا بهدف الحصول على تنازل شبيهه باءت بالفشل، وانفض المؤتمر في ديسمبر ١٩٠٩م دون الوصول إلى تسوية<sup>١٦</sup>.

وهكذا وجدت بريطانيا نفسها في مأزق فالحصار البحري الذي فرضته لمحاربة هذه التجارة - واستمر إلى عام ١٩١٤ - يكلفها كثيراً من ناحية، ورفضت الحكومة الفرنسية التي تتسبب في استمرار هذه التجارة أن تتنازل عن حقوقها التعاهدية أو حتى تعديلها من ناحية أخرى، فكان لزاماً عليها أن تسلك مسلكاً آخر وإلا فلن يستقر لها الوضع في الأراضي الهندية، فجاءت فكرة إنشاء مستودع سلاح مسقط الذي خرج إلى الوجود في عام ١٩١٢م وارتبطت به معونة تجارة السلاح موضوع هذه الدراسة.

### مستودع السلاح ولوائح العمل به:

كان السلطان قد أبدى تردداً تجاه التعاون مع البريطانيين في مكافحة تجارة السلاح في أول الأمر، ومرد ذلك التردد كان مقبولاً ومفهوماً،

فالقضاء على هذه التجارة الراجحة بالشكل الذي تريده بريطانيا يعني حرمانه ورعاياه من مصدر كبير من الدخل. وإقامه في مواجهة لا طاقة له بها مع فرنسا التي ترغب عن التعاون مع بريطانيا في هذه المسألة متكئة على حقوق تجارية تعود إلى عام ١٨٤٤م. ولعلنا نبتعد عن الحقيقة كثيراً إن قلنا: إن الأمر كان في جملته شراً مستطيراً بالنسبة له، بل إنه أيضاً كان سيغني منه بعض المغامم بشكل غير مباشر وأهمها حرمان قبائل الداخل المعارضة له من مصدر تسليحهم الذي يُمكنه من إضعاف قوتهم وكسر شوكتهم. ليس هذا فحسب بل سيكون له فرصة الحصول على تعويض مالي نظير التزامه بما تريده بريطانيا؛ ولذا انتهى به المطاف إلى أن ربح المغامم على المغارم، وأبدى أهدته للتعاون.

كان السلطان حصيماً عندما أخذ جذره باشتراطه شروطاً جعلته يتلافى الاعتبارات التي كان يخشاها وهي: أن تعوضه بريطانيا عن الخسائر التي ستلحق به من جراء تحريم هذه التجارة، وأن تتعهد بمؤازرته في مواجهة الاعتراضات الفرنسية أو اعتراضات القوى الأخرى التي ترتبط معها مسقط بمعاهدات<sup>١٧</sup>. وألا يتضمن الاتفاق أية حقوق إضافية للمسؤولين البريطانيين في مسقط لم تكن موجودة من قبل. وأن تنظر بعين الاهتمام إلى دعم دولته في النواحي الإدارية والفنية والمالية<sup>١٨</sup>.

جاءت مسألة تعويض مسقط عن الخسائر الناجمة عن قمع تجارة السلاح على رأس أولويات البريطانيين، ولذا كلف مستر أولاند Mr. Holland الوكيل السياسي في مسقط بدراستها، وبعد فحص وثائق الوكالة والتقصي - الدقيق لحركة هذه التجارة أرسل الرجل صفوة ما وصل إليه من معلومات إلى برسي كوكس Percy Cox المقيم السياسي

البريطاني في بوشهر، وكان مفادها أن متوسط عوائد السنوات الثلاث الأخيرة من تجارة الأسلحة قُدر بحوالي ١٥٠٠٠ روية شهرياً، وأنه يعتقد أن السلطان ربما يقبل بـ ١٠٠٠٠ روية شهرياً كتعويض. كما ذكر أن السلطان على الرغم من معاهدته مع فرنسا يرى أن من حقه كحاكم مستقل أن يتوقف عن توريد الأسلحة إلى بلاده<sup>١٩</sup>.

وفي الثالث عشر- من مارس ١٩١٠م استحث أولاند حكومته في أن تعجل بإنهاء الاتفاق مع السلطان في ضوء الشروط التي اشترطها، وقد دعم وجهة نظره الميجور تريفور Trevor الذي رأى أن مبادرة السلطان قد تكون لها دور في إصابة تلك التجارة بالشلل<sup>٢٠</sup>.

رسمت وزارة الخارجية خطة محكمة للتعاون مع السلطان ورتبت خطواتها بدقة شديدة، بدأتها بتكليفه أن يعلن أن ورود الأسلحة إلى مسقط وإعادة تصديرها أضحي أمراً غير شرعي إلا بتصريح منه، وألا يُصدر مثل هذه التصاريح إلا في مسقط فقط بعد حظر جل صادرات الأسلحة والذخيرة عن جميع موانئه الأخرى<sup>٢١</sup>.

وبعد أن أعد البريطانيون للأمر عدته أعلن السير إدوارد جراي Edward Grey وزير خارجية بريطانيا (١٩٠٥ - ١٩١٦) موافقته على أن تقدم الحكومة البريطانية الدعم اللازم للسلطان في مواجهة أي احتجاج فرنسي- محتمل، كما أبدى موافقة حكومته على الشروط التي اشترطها السلطان كي يُقَدِّم على التعاون معها<sup>٢٢</sup>. إلا أن مسألة التعويض المادي كانت محل نظر، وانتهى الأمر إلى أن قدرها البريطانيون بـ ١٠٠،٠٠٠ روية سنوياً. وقد أثار هذا التعويض الذي عُرف بمعونة

تجارة السلاح أو معونة مستودع السلاح إشكالية سوف نقف عندها تفصيلاً في الصفحات التالية.

وحرى بنا أن نوضح أن السلطان كان يمر في تلك الفترة بظروف مالية صعبة، وأنه قد تضرر كثيراً من الحصار الذي ضربته بريطانيا على تجارة السلاح بعد فشل مؤتمر بروكسل<sup>٢٣</sup> - لدرجة أنه كان يشعر بمرارة من الخسارة المستمرة، لا سيما أن حاجته إلى المال كانت لا تنتهي، فقد أحوجته الظروف إلى ١٣٠٠٠ رويية لم يكن في مقدوره الحصول عليها<sup>٢٤</sup>، فاضطر إلى التفاوض مع تاجرين من تجار الأسلحة من أجل تأجير الجمارك<sup>٢٥</sup>.

عندما يصل الأمر إلى أن يفشل حاكم عمان في أن يحصل على مبلغ زهيد بهذا الشكل، ويقرر أن يؤخر جمارك بلاده من أجل المال لا يتبادر إلى الذهن إلا أنه كان في ضيق مالي شديد. فكيف إذاً يُقرط في عوائد تجارة الأسلحة؟

كان السلطان على يقين أن بريطانيا لن تسمح لهذا المورد أن يستمر، ولذلك نعتقد أنه أراد أن يضمن مبلغاً من المال بشكل رسمي يقتزن برضى بريطانيا عنه بدلاً من أن ييؤء بفقدان الاثنين معاً.

وربما يسأل سائل لماذا يدفع البريطانيون للسلطان هذا المبلغ؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في أن بريطانيا كانت تدرك جيداً أن القضاء على تجارة السلاح في مسقط هو البداية الحقيقية للقضاء على هذه التجارة التي تؤرقها خاصة أنها حاولت مراراً وتكراراً التخلص منها عبر قنوات التفاوض الدبلوماسية مع فرنسا ولكن ذهبت محاولتها سدى،

كما أنها أنفقت مبالغ ضخمة على عمليات بحرية لم تقض عليها القضاء المبرم المأمول، وبالتالي ما كان يُضيرها أن تدخل مع فرنسا في مواجهة مباشرة من أجل مصالحها، وأن تدفع للسلطان مبلغًا أقل بكثير مما تنفقه على عملياتها البحرية إن كان ذلك يحقق لها مآربها في التخلص من هذا الكابوس.

وعلى أية حال، بدأت الترتيبات مع السلطان، وبناء على تعليمات صدرت لبرسي كوكس من حكومته بدأ يتفاوض مع السلطان بشأن إنشاء مستودع للسلاح في مسقط - الذي استقر الرأي على أن يستقبل جميع الأسلحة والذخيرة التي تصل إلى الميناء - وطريقة العمل فيه، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن وضع مجموعة من الضوابط تتعلق بألية صياغة اللوائح التي سيُدار بمقتضاها، وقد اشترط السلطان أن تصاغ هذه اللوائح على عينه. أما عن إدارة المستودع فقد اتفقا على اختيار مدير كفاء وثقة وذو مواصفات خاصة له من بين العاملين مع السلطان أو من رعاياه، وفي حالة عدم وجوده بين هؤلاء يتم استقدام شخص مناسب من الهند. كما تم الاتفاق على ألا تُدفع المعونة أو التعويض الذي طلبه السلطان إلا بعد أن يتم افتتاح المستودع. ولقد أوصى كوكس حكومته بأن تقبل هذا. كما اتُفق على ألا يرد السلطان على الاستفسارات الفرنسية دون استشارة الوكيل البريطاني في مسقط<sup>٢٦</sup>.

وبعد الاتفاق مع البريطانيين على كل شيء كان على السلطان أن يُعلم رعاياه وفقا للخطة، وقد صاغ المسألة في إعلان نشره في الرابع من يونيو ١٩١٢م وكان المتضرر من تجارة الأسلحة دولة مسقط وعمان، وأنه لحرصه على السلامة والأمان العام - لا غير - فقد أقدم على

الإجراءات التي أقدم عليها، وكأن مصلحة بريطانيا لم تكن في المشهد لا من قريب ولا من بعيد. وقد جاء الإعلان على النحو التالي: أنه قد ورد في الآونة الأخيرة كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة التي خُزنت بدون رقابة داخل أبنية خاصة انتشرت داخل مدينة مسقط، وأن لهذه الأسلحة نتائج خطيرة قد تعرض المدينة للمخاطر؛ ولهذا السبب فكر ملياً إلى أن اهتدى إلى أن حل هذه المشكلة يكمن في تشييد مستودع لجميع الأسلحة والذخيرة في بيت الجمرک يرد إليه كافة الأسلحة والذخيرة التي تصل إلى مسقط وتُخزن فيه بعد أخذ ومراعاة كافة الترتيبات الآمنة. وبين أن العمل في هذا المستودع سيبدأ اعتباراً من الفتح من سبتمبر ١٩١٢م<sup>٢٧</sup>. وأن ضوابط العمل فيه جار صياغتها وبمجرد انتهائها سيعلن عنها.

وقبل أن نسترسل في الحديث عن المستودع وآلية عمله لا بد لنا من وقفة عند صدی هذا الإعلان على التجار العمانيين والفرنسيين والألمان والبريطانيين، فإعلان بهذه الأهمية وسيلحق تنفيذه بهؤلاء كل هذه الحسائر ما كان ليمر بهدوء.

ففيما يتعلق بالعمانيين تطالعنا الوثائق البريطانية بنذرٍ يسيرٍ عن صدی إعلان السلطان على رعاياه، وهذا القدر المقتضب مرده أن سكان عمان قد تعاملوا مع المسألة على أنها حقيقة واقعة؛ ولذا فبمجرد ذیوع الإعلان شقت كميات كبيرة جداً من الأسلحة والذخيرة طريقها إلى القبائل العمانية في الداخل نظير أسعارٍ عاليةٍ. كما تفيد الوثائق أيضاً بأن الأسعار قد شهدت صعوداً مسـتـمراً<sup>٢٨</sup>. ولم تشر- إلى أية اعتراضات أبداهها العمانيون تجاه الإعلان وقتها، وإن جعلت إنشاء المستودع واحداً من أهم الأسباب

التي استغلها الشيخ السالمي في تحريض قبائل عمان على الثورة في عام ١٩١٣م.

أما عن الألمان فقد بيتوا النية منذ الوهلة الأولى على ألا ينصاعوا لإعلان السلطان، وألا يلتزموا بنظامه الجديد الذي أقدم عليه، ولذا كلفت القنصلية الألمانية في الخليج وكيلها في مسقط بأن يقوم بتخزين جميع الأسلحة التي لديه في مخزن خاص منفصل، وألا يقوم بإيداعها في مستودع السلاح بحجة أنها ممتلكات ألمانية<sup>٢٩</sup>.

أما عن صدى الإعلان على الفرنسيين فكان الأكثر دويًا، ويمكن تناوله أولاً على مستوى التجار الذين اشتكوا وجأروا بشكواهم في عريضة إلى وزير الشؤون الخارجية لفرنسا، ذكروا فيها أنه سيُلْمُ بهم ضررٌ كبيرٌ من جراء الترتيبات الجديدة المتعلقة بتجارة الأسلحة، وينبغي أن يُعوضوا عن الخسائر التي ستتحقق بهم<sup>٣٠</sup>. ولم يتوقف رد فعلهم عند هذه العريضة بل وطنوا عزمهم على إعلان تحديهم للنظام الجديد، ففي السابع عشر - من أغسطس ١٩١٢م التقى السلطان بهم، فقالوا له في شيء من الزهو: إنهم عازمين على أخذ شحناتهم من السفن بالقوة<sup>٣١</sup>، وإنهم لن يرسلوا أسلحتهم وذخيرتهم إلى مستودع السلاح أبدًا، فرد عليهم بأنهم إذا لم يرسلوا ما في حوزتهم من أسلحة وذخيرة وما لم يمثلوا للإعلان فسوف يراقب جميع عملائهم وسيقوم بسجنهم. واستطرد قائلاً: إنه ليس لديه نية أن يُثقلَ كاهل الرعايا البريطانيين لصالح الرعايا الفرنسيين<sup>٣٢</sup>. كان ذلك خلاصة موقف التجار الفرنسيين من الإعلان الذي ما كان لهم أن يتجرأوا عليه لولا أنهم كانوا يعلمون جيدًا أن حكومتهم ستشدد على ساعدتهم.

أما عن الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية فقد كان يدور حول تمسكها بحرية التجارة، ورفضها المطلق لأية قيود تتعارض مع اتفاقية عام ١٨٤٤م. وإذا أصر السلطان على تطبيق النظام الجديد وفرض لوائحه فعليه أن يقوم بتعويض التجار الفرنسيين عن خسائرهم. كان القنصل الفرنسي - في مسقط هو المُعبر عن رأي حكومته. وتنفيذًا لما تم الاتفاق عليه بين السلطان وبريطانيا كان السلطان ينقل كل برقية تصل منه إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، ثم طلب من السلطان أن يبلغ القنصل الفرنسي - بأن هذه المسألة من المسائل التي يجب أن تناقش بين حكومة جلالة الملكة والجمهورية الفرنسية، ومن هنا انتقلت المسألة برمتها إلى الحكومة البريطانية<sup>٣٣</sup>.

أما عن الموقف البريطاني فقد كان في مُجمَله دعمًا للسلطان، وتحديدًا للإصرار الفرنسي - على المضي - قدمًا في هذه التجارة، في الوقت الذي كانت تنتظر فيه بريطانيا من الحكومة الفرنسية موقفًا شبيهًا لموقفها عندما سمحت للسفن الفرنسية بتفتيش سفنها المشكوك في أنها تحمل الأسلحة من أجل القضاء على هذا التجارة في مراكش<sup>٣٤</sup>.

ومهما يكن فقد كانت بريطانيا تنظر إلى إعلان السلطان واللوائح المتضمنة فيه على أنها لا تنتهك الحقوق التعاهدية لأية قوة أجنبية بل على العكس هي حق السلطان غير القابل للجدل، وأن الإشراف على هذه التجارة التي تتم على أراضيه من حقه أن يمنع توزيعها<sup>٣٥</sup>.

وعندما شنت الصحف الفرنسية حربًا لا هوادة فيها ضد السلطان وإعلانه واللوائح المقدم على تطبيقها؛ ما كان من البريطانيين إلا أن قرروا أن يدعموه إعلاميًا في مواجهة الحملة الإعلامية الفرنسية التي



اعتبرت تصرف السلطان انتهاكاً خطيراً وإضراراً بمصالح الرعايا الفرنسيين رغم حقوق فرنسا التعاهدية في عام ١٨٤٤م، ولذلك طالب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بدعم الصحف الهندية والندنية للسلطان، وبالفعل نُشرت بعض الأخبار الداعمة له في بعض الصحف التي كانت تصدر في كلكتا في التاسع من مارس ١٩١٢م إلا أن المصادر لم تفيدها بضمون هذه المقالات<sup>٣٦</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد وُضعت اللوائح للتعامل أولاً مع الأسلحة التي كانت موجودة بالفعل لدى التجار في مسقط، وقد أُلزموا بأن ينقلوها كافة إلى مستودع السلاح، وأن يحصلوا على نموذج موقع من رئيس المستودع كي يثبت حقهم في كمية الأسلحة والذخيرة التي تم تسليمها ويسمى نموذج (أ)، كما نصت اللوائح على أنه من لم يُسلم ما لديه من أسلحة وذخيرة خلال شهر من عمل المستودع فسيعاقب إذا كان من رعايا السلطان، وسيُنفي من حدود دولة مسقط إذا كان رعية تتبع ممتلكات دولة مسقط، أما في حالة أن يكون رعية لدولة أجنبية سينقل أمره حينئذ إلى قنصل دولته إذا كان من الدول التي لها معاهدات مع دولة مسقط، ومن يثبت عليه مخالفة ذلك سيتم مصادرة جميع الأسلحة والذخيرة التي في حوزته<sup>٣٧</sup>.

أما عن الأسلحة والذخيرة وأجزائها الواردة إلى مسقط فسَتُجلب رأساً من السفينة التي نقلها إلى مخزن الأسلحة. فعند وصول أية سفينة تحمل أسلحة وذخيرة يتوجه رئيس المستودع إليها ليتسلم من قائدها المنفست المنفصل وهو عبارة عن نموذج (ب) الذي يتضمن بياناً بجميع الأسلحة والذخيرة التي على متن سفينته. وفي حالة وجود أي خطأ في

هذا المنفيست سواء أكان في العلامة التي على الأسلحة أو في اسم الشخص المرسل إليه ستكون الحمولة عرضة للمصادرة بمجرد خروجها من السفينة. ويحق للمرسل إليه هذه الأسلحة أن يطلبها خلال مدة ثلاثة أشهر من دخول مستودع السلاح. وسيُعْلَم رئيس المستودع رئيس الجمرِك بوصول شحنة الأسلحة بنموذج (ج)؛ كي تُحصل عليها رسوم الجمرِك، ولا تغادر الأسلحة المستودع دونما ختم أو إمضاء من رئيس الجمرِك يفيد بأن حامله قد سدد ما على بضاعته من رسوم. ثم تحصل على توقيع السلطان<sup>٣٨</sup>.

كما نظمت قواعد المخزن طريقة بيع الأسلحة، فبعد أن تخزن الأسلحة وتفحص وتحصل على العلامة الرسمية والنمرة المسلسلة للمستودع وبعد أن يدفع صاحبها أو المرسل إليه ما عليها من رسوم للجمرِك ومصاريف المستودع، يحق له بيع بضاعته وبأن يرخص للمشتري أن يسترجع الأسلحة والذخيرة أو أجزاءها بإبراز نموذج (د) وهو عبارة عن رخصة من المالك للمشتري مُحدد بها قدر ما تم بيعه، وحينئذ يرتب رئيس المخزن ورقة بها الكمية المطلوب خروجها كي ترفع إلى السلطان للحصول على توقيعه<sup>٣٩</sup>. وفي حالة شك رئيس المستودع في أن المشتري الذي دون اسمه في تصريح خروج الأسلحة والذخيرة سيبيع هذه الأسلحة لشخص آخر فله الحق ألا يرخص بخروج الشحنة المباعة. وهذه النقطة كان الهدف منها إحكام الخناق على التجار القدامى المعروفين بتورطهم في بيع هذه الأسلحة لجهات لا تريدها بريطانيا أو السلطان.

ومن شروط البيع أن يتأكد رئيس المستودع بأن كل قطعة سلاح صُرح لها بالبيع مرسوم عليها العلامة الرسمية والنمرة المسلسلة للمستودع، وألا يُصرح لقطعة السلاح الواحدة سواء أكانت بندقية أو مسدس بأكثر من ٢٠٠ طلقة ذخيرة سنويًا، وإذا كان المشتري يريد ذخيرة فقط فعليه أن يبرز نموذج (د) و (ج) ويبرز السلاح الذي يحتاج له الذخيرة للمعاينة من رئيس المستودع حتى يتأكد من العلامة الرسمية والنمرة المسلسلة ليصرح له بخروج الذخيرة المطلوبة، ولكن في حالة عدم وجود النمرة فعليه أن يثبت أنه قد حصل عليه بطريق شرعي، وأن يرفع أمره للسلطان وإذا قصر في إثبات الملكية يكون السلاح عرضة للمصادرة<sup>٤٠</sup>.

كما كان المستودع يمنح التاجر رخصة بنمر مسلسلة لكل عينة من جميع الأسلحة الموجودة في المخزن لكي يعرضها في دكانه في شكل نموذج (هـ)، وبهذا النموذج يحق له استرجاع ما يريد عند البيع وفق الشروط المعلومة، ويمكن أن يصرح ببيع مائتي طلقة أخرى في السنة للسلاح الواحد في حالة إذا ضمن التاجر بنفسه أن الذخيرة المذكورة ليست للبيع بل للتدريب فقط<sup>٤١</sup>.

كما كان المستودع يحصل على نسبة مصاريف من التجار قدرت بحوالي ٢٪ من نسبة الشحنة شهريًا حسب كل نوع من الأسلحة والذخيرة، وإن لم تُدفع في مدة لا تزيد عن الشهر يصادر رئيس المستودع حصة من الأسلحة تساوي قيمة الرسوم. كما كانت هناك حوالي عشر- روبيات تدفع كرسوم مقابل تسجيل البيع بين الطرفين: البائع والمشتري عند خروج الشحنة من المخزن، ولا تخرج إلا بعد رضاها وبعد علم السلطان وموافقته<sup>٤٢</sup>.

وفي الأول من سبتمبر بدأ السلطان في تطبيق اللوائح الجديدة بحذافيرها وكان لتطبيقها دوي بعيد، فعلى ما يبدو أن التجار الفرنسيين قد استبعدوا أن يكون لدى السلطان القدرة على إلزام الشركات الفرنسية بهذه اللوائح فلم يكتسوا بها، ولذا قام السلطان بمصادرة شحنات أسلحة لهم مما جعلهم يملئون الدنيا ضجيجًا، فعلى سبيل المثال وصلت جريدة Temps برقيات من شركتين: الأولى لصاحبها أم أم ديو MM Die والثانية لجوجير Goguyer تحتجان على انتهاك الحقوق الفرنسية من قبل السلطان فيصل ، الذي صادر في الثالث من سبتمبر ١٩١٢م شحنة أسلحة وذخيرة لشركة ديو قدرت حمولتها بأكثر من ٦٠٠٠ استرليني<sup>٤٣</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن قائد الأسطول البريطاني قد طلب من حكومته رأيها في حالة طلب سلطان مسقط المساعدة من السفن البريطانية لمصادرة الأسلحة والذخيرة التي تتبع مواطنين فرنسيين أو تفتيش سفن الداو التي ترفع علم فرنسا في مياه مسقط الإقليمية ماذا سيفعل؟ فكان رد وزير خارجية بريطانيا عليه أن يقدم له الدعم والمساعدة في كلتا الحالتين<sup>٤٤</sup>.

### اشكالية المعونة ١٩١٤ - ١٩٣٢م:

وافت السلطان فيصل المنية في الرابع من أكتوبر ١٩١٣م نتيجة داء ألم به، وعلى الرغم من أن صحته قد شهدت بعض مظاهر الضعف إلا أنه تابع شؤون دولته حتى الأنفاس الأخيرة ولم يبد عليه أنه في خطر صحي<sup>٤٥</sup>.

وفي الثامن من الشهر نفسه ذهب السيد تيمور بن فيصل، ورافقته الأعضاء البارزون في أسرة البوسعيد، وعدد من كبار الشخصيات في حكومة مسقط؛ لزيارة الوكيل السياسي البريطاني، وأكدوا له على أنهم وأسرة البوسعيد مستعدون للاعتراف بالسيد تيمور سلطاناً للبلاد ولتقديم كامل الدعم والولاء له. وفي اليوم نفسه عقد السيد تيمور مجلساً حضره كبار الأعيان المحليين، وفيه أعلن اعتلاءه العرش خلفاً لأبيه<sup>٤٦</sup>.

وبناء على هذا الإجماع وظروف ثورة الإباضية التي كانت تحتاج البلاد ورد كتاب من الميجور نوks S. B. Knox إلى السيد تيمور بن فيصل في نوفمبر من عام ١٩١٣م تعترف فيه حكومة بريطانيا اعترافاً مشروطاً بالسيد تيمور حاكماً للبلاد، وجاء على النحو التالي: "قد تشرفت باستلام جواب الحكومة العلية لي، وأود أن أخبر سموكم أن الدولة الفخيمة تقبل بالرحب موثيقكم بالوفاء في جميع الواجبات الآيلة عليكم من والدكم في حق الدولة العلية، وأن سموكم عازمون على اتباع سياسة والدكم في جميع العلائق مع الدولة ولاسيما في خصوص تنظيم تجارة الأسلحة، وأنكم ستتهنون بأنظارها في جميع الأمور المهمة...؛ ومن جهة المرتبات الحاصلة لوالدكم المرحوم من الدولة الفخيمة فإني مأمورٌ لأخبر سموكم أن هذه المسألة معروضةٌ للتأمل"<sup>٤٧</sup>.

لفت التحفظ الذي أورده الميجور نوks في ذيل رسالته نظر السيد تيمور؛ ولذلك أرسل إليه خطاباً يدي فيه اندهاشه بخصوص المرتبات (المستحقات المالية)، فكان مما ذكره "لقد تعجبت مما ذكرته جنابك في آخر الكتاب من جهة المرتبات أنها معروضة للتأمل على حدة،

فحالاً أبدي لجنابكم أنني مع التزامي وقبولي لجميع الواجبات الآيلة على من والدي في حق الدولة البهية في مادة الأسلحة وغيرها مما تقدم، فأرجو من مكارم الدولة إجراء ما تقدم إجرائه منها والمرتببات"، وكان السيد فيصل كان يعتقد يقيناً أن مجرد التزامه بتنفيذ مع التزم به والده يعني أن يحصل بالضرورة على ما كان يحصل عليه من مرتبات<sup>٤٨</sup>. وقد كانت تلك بداية مشكلة معونة تجارة السلاح التي كانت تدور حول وجهتي نظر: الأولى وجهة نظر الحكومة العمانية التي يمثلها السيد تيمور بن فيصل وترى أن هذه المعونة حق أصيل لكل حكام عمان ما داموا ملتزمين بمنع وقوع هذه التجارة. والثانية وجهة النظر البريطانية التي تبنتها كل من حكومتي بريطانيا والهند فكانت فخاها أن هذه المعونة كانت بمثابة منحة شخصية للسيد فيصل بن تركي، ولم تكن وراثية لخلفائه من بعده، بخلاف معونة زنجبار التي كانت حق وراثي لسلطين مسقط الذين اعترفت بهم الحكومة البريطانية، وقد اكتسبت هذه المعونة هذه الخصوصية وفقاً لتحكيم اللورد كاننج Canning ١٨٦١م.

ووفقاً لوجهة النظر البريطانية وقع سوء فهم عند الاعتراف بالسيد تيمور، فقد كان الاعتراف به كحاكم متزامناً للاعتراف باستمرار معونة زنجبار، وإعادة النظر بشأن معونة تجارة السلاح التي كانت تحتاج إلى دراسة. وقد بدا للسيد تيمور ساعته أن المعونتين ستستمران ما دام قد وافق على أن يلتزم بما التزم به أسلافه<sup>٤٩</sup>.

كانت هذه هي المناسبة الأولى التي أثير فيها جدل حول معونة تجارة السلاح ومدى أحقية حكومة عمان بها، وحُسم الجدل لبعض الوقت عند قيام السيد تيمور بالالتزام بالتعهدات التي تعهد بها والده

وأجداده لبريطانيا، كما أقدم على تجديد معاهدة التجارة التي وُقعت بين عمان وبريطانيا في عام ١٨٩١م لمدة خمس سنوات أخرى، وقطع على نفسه وعدًا بإنشاء قوات نظامية تتولى الدفاع عن مسقط بناء طلب البريطانيين؛ وفي المقابل استأنفت بريطانيا دفع معونة تجارة السلاح له ولكن بشكل شخصي- أي أنها لن تكون وراثية لخلفائه من بعده. وقد صدر قرار بذلك المعنى في ١٧ يناير ١٩١٤م<sup>٥٠</sup>.

ومن الجدير بالإشارة أن بريطانيا كانت مضطرة أن تدفع هذه المعونة للسلطان العماني لتدراً عنه وعن إدارته الاتهيار المالي الوشيك، فهي إن لم تكن التزاماً فالظروف المالية السيئة للسلطان كانت بادية للعيان، ومعنى انهيار حكمه انهيار لنظام حقق للمصالح البريطانية الكثير.

ولكي تتضح لنا حقيقة الوضع المالي المتردي للسلطان حري بنا أن نذكر أنه على الرغم من حصوله على قرار بتسلم أقساط المعونة إلا أنه تقدم بطلب للحصول على قرض من بريطانيا لمواجهة ثورة الإمام في أبريل ١٩١٤م وذكر أنه في حاجة ملحة إليه. وفي مارس ١٩١٦م طلب عشرين ألف روية قرضاً آخر ثم التمس زيادته إلى خمسة وعشرين ألف روية في حالة تجدد غارات ثوار الداخل، ووعد أن يدفعه من أقساط المعونات التي يحصل عليها شهرياً، وقد كان السلطان يستعد حينئذ للقيام بإجراءات عقابية ضد بني بطاش. وفي العشرين من نوفمبر عام ١٩١٦م طلب قرضاً عاجلاً قدره سبعين ألف روية بدون فوائد<sup>٥١</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد حدثت المناسبة الثانية التي أثير فيها الجدل حول معونة تجارة السلاح عام ١٩٢١م عندما أفصح السلطان تيمور لنائب الملك في الهند عن رغبته في ترك أمور الحكم. وقد حاول

المسؤولون البريطانيون أن يثنوه عن رغبته تلك لكن هيات لم يستجب، وهنا برزت مسألة المعونة على السطح مرةً أخرى. وقد اقترح المقيم السياسي حينئذٍ ضرورة تبيان وضع معونة تجارة السلاح حتى لا يقع بشأنها جدلٌ كرة ثانية، وقد راقى الفكرة لحكومة الهند، وبناء عليه تم تكليف الميجور M.E. Rae الوكيل السياسي في مسقط بالمهمة. وخلال محادثة رسمية في كراتشي- جرت بينه وبين السلطان ذكر الوكيل السياسي للسلطان أن معونة تجارة السلاح كانت معونة شخصية للسلطان فيصل، وأن حكومة بريطانيا قد وافقت على أن تستمر للسيد تيمور نتيجة الظروف التي كانت تمر بها البلاد ولكن بشكل شخصي- أيضاً على أن تتوقف عن دفعها إذا توقف السلطان عن الحكم. وأثناء هذا الحديث لم يُبدي السلطان أي رد فعل، ولكنه بعد أيام قليلة لاحقة طلب من الوكيل السياسي أن يبحث له إذا كانت المعونة حقاً شخصياً ومرتبطة بشخص السلطان فيصل أم لا؟ فأخبره بأنه ليس هناك شك في ذلك وأشار إلى الوثائق المتعلقة بهذا الأمر<sup>٥٢</sup>.

وهنا نود أن نقف قليلاً عند مسألة مهمة وهي مدى حقيقة أن المعونة كانت شخصية للسلطان فيصل أم لا؟ فقد ذكر الوكيل السياسي للسلطان أنه بالفعل قد فحص الملفات الموجودة في الوكالة السياسية في مسقط، وكذلك ملفات وسجلات المقيمة السياسية ببوشهر، وبدا له بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة قد عازمت على أن تجعل المعونة شخصية للسلطان فيصل بن تركي ولكن من غير الواضح أنها قد شرحت له ذلك<sup>٥٣</sup>. وأن الإشارات التي صادفها والتي تشير إلى أن المعونة كانت شخصية للسلطان فيصل لم يتم ملاحظتها. وأن الإشارة الأساسية لهذه المعونة توجد في الفقرة الثامنة من مذكرة السير برسي كوكس التي أرسلها



إلى السلطان فيصل بن تركي في الثامن من نوفمبر ١٩١١م. وقد جاءت الرسالة على النحو التالي: " نعترف بصعوبة وضعك ومستعدون أن نعطيك مكافأة وتعويضاً معقولاً بزيادة معونتك سواء شهرياً أو سنوياً، نظير تبنيك هذه الترتيبات<sup>٥٤</sup>.

وفي فبراير من عام ١٩٢٣م ورد في رسالة من الوكيل السياسي وينجت Wingate إلى السلطان " وكنت أرجو أن أجد بعض الكتب المذكوراً فيها صراحة أن المساعدة كانت للسيد فيصل فقط، ولكنني لم أجد كتاباً مثل ذلك، غير أن مجرى المراسلات يبين أن اقتراح منح المعونة التي قبلت به الحكومة العلية كان يحتوي على أنها خاصة للسيد فيصل، وربما أوضح السير برسي كوكس للسيد فيصل ذلك حينما كان بمسقط يتفاوض بخصوص هذه المسألة<sup>٥٥</sup>.

وفي خطاب سري جدا من تريفور A. P. Trevor المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى حكومة الهند ذكر أن الوكيل السياسي في مسقط لم يعثر على أية إشارة في سجلات الوكالة تظهر أن معونة السلاح كانت شخصية للسلطان فيصل، ولم يجد أية رسائل مكتوبة بهذا الخصوص. كما أنه قد فحص سجلات المقيمة أيضاً ولم يجد أي شيء يشير إلى أن المعونة كانت شخصية للسيد فيصل، ثم ذكر " ويبدو واضحاً أنه على الرغم من أن هذه النقطة كانت بلا شك معروفة شفها للسيد فيصل إلا أنه لم يصله أي شيء كتابياً<sup>٥٦</sup>.

يتضح لنا من العرض السابق أن ثمة تعارض بين مراسلات المسؤولين البريطانيين مع السلطان، وبين مراسلاتهم فيما بينهم، ففي الأولى حاولوا إيهام السلطان بأن كون المعونة شخصية للسلطان فيصل

أمرا لا يقبل الشك، وفي الثاني يعترفون فيما بينهم أن أرشيفهم الوثائقي في مسقط وبوشهر يخلو من وثيقة تؤكد صراحة أن المعونة كانت شخصية للسلطان فيصل. وعلى الرغم من ذلك مروا وجهة نظرهم في نهاية المطاف.

لقد عارض السلطان تيمور وجهة النظر البريطانية وفندها تفنيدياً، وكانت حجته تدور حول إن مثل هذه التعويضات لم تكن لشخص من على رأس هذه الحكومة، بل تعود منافعها له ولخلفائه الذين يعتلون سدة الحكم من بعده. وكما أنه تعهد للبريطانيين بما تعهد أسلافه فكان واجباً على حكومة الهند أن تسمّر في دفع هذه المعونة. وفي موضع من مواضع خطابه قال " وإننا مع الأسف الكامل نصرح للدولة العلية في كتابنا هذا أن كل قرار وتعهد واعتراف صدر منا أو ليصدر ولم نذكر فيه خلفاءنا فإن خلفاءنا ليسوا ملزومين بالعمل به إذا كانت مخالفة لمصالحهم، بل تنفصم مع كل شخص منا وتنتهي مع المتعهد بها"<sup>٥٧</sup>. ومن الجدير بالذكر أن هذا الخطاب لم يرسل إلى حكومة الهند، ولم يتلق السلطان ردّاً عليه من المقيم السياسي.

ولكي يتم البت في هذه المسألة أرسل المقيم السياسي إلى السلطان في ٢١ أبريل ١٩٢٣م يخبره بأن القرار في هذه المسألة قطعي ونهائي ولن يُقيد النقاش فيها مجدداً في شيء، وأن حكومة الهند كانت جادة جداً في وقف معونة تجارة الأسلحة، وأن المبلغ المذكور كان بمثابة منحة أو هدية شخصية للسيد فيصل بن تركي مدة حياته فقط، ولم يكن وراثياً كما يزعم السلطان. وأن جميع المسؤولين البريطانيين قد عرفوا هذا الأمر وتحققوا منه، وأنه بعد وفاة السيد فيصل رأت حكومة بريطانيا ألا تحرم حكومة

مسقط من التعويض حتى لا يقع عليها ضرر من جراء النقصان الذي سينجم عن قمع تجارة الأسلحة؛ ولهذا داومت على دفعه، ولم يكن قصدها حينذاك استمرار دفع هذا المبلغ على الدوام<sup>٥٨</sup>.

وبعد هذا الجدل أُغلق موضوع معونة تجارة السلاح، ولم يُثر إلا في المناسبات التي حاول فيها المسؤولون البريطانيون في الخليج استغلالها كوسيلة للضغط على السلطان تيموركي يتخلى عن رغبته في ترك شؤون الحكم، ففي السابع عشر - من نوفمبر ١٩٣١م التقى الكولونيل بيسكو بالسلطان في كراتشي - وحاول أن يثنيه عن رغبته التي أجمع أمره عليها، وأخبره بأن قرار السلطان سيعقبه توقف معونة مستودع السلاح التي تتسلمها حكومة مسقط كل عام، فرد السلطان على المقيم " بأن حكومة الهند لها الحق في أن تبسط المعونة أو تقبضها"<sup>٥٩</sup>.

### معونة تجارة السلاح ١٩٣٢ - ١٩٣٦م:

ومهما يكن من أمرٍ، فقد ترك السلطان تيمور شؤون الحكم في فبراير من عام ١٩٣٢م، وحل محله ابنه السيد سعيد (١٩٣٢ - ١٩٧٠م) بتوصية منه ولرغبة بريطانيا في استمرار الحكم في نسل أسرة البوسعيد؛ ولذا اعترفت به حكومتا بريطانيا والهند حاكماً للبلاد. ومن جانبه تعهد الحاكم الشاب بأن يتبع نهج أسلافه في الحكم، وأن يفني لبريطانيا بجميع العهود التي تعهد بها والده، وأن ينتهج نهجه في جميع علاقاته معها، وأن يلتزم بجميع النصائح التي تقدمها له في الشؤون المهمة.

وما نود أن نشير إليه هنا هو أن المقيم السياسي فاول Fowle عندما طُرح موضوع مسألة معونة تجارة السلاح قبل أن يتبوأ السيد سعيد سُدّة الحكم ذكر أن دولة مسقط سوف تتعرض لضربة مالية

قاسية من جراء وقف هذه المعونة، في الوقت الذي سيكون الحاكم الجديد في أمس الحاجة إلى المال وبالتحديد خلال الفترة الأولى من توليه الحكم؛ لتغطية نفقات استقبال وفود الزائرين له من شيوخ القبائل من أجل تهنئته وملبس وخلافه؛ ولذا اقترح على حكومة الهند أن تستمر في دفع معونة السلاح لحكومة مسقط لحين تجاوزه الظروف الصعبة التي تمر بها<sup>٦٠</sup>. إلا أن حكومة الهند لم تتسرع في اتخاذ القرار.

ولم تكن النصيحة لفاول وحده إنما شاطره الرأي الكولونيل بيسكو Biscoe - الذي شغل منصب المقيم السياسي بعده، إذ قدم تقريراً طويلاً سرد فيه تاريخ معونتي زنجبار والسلاح والقواعد التي على أساسها تم منحها لعمان، وفي النهاية قام بعرض الوضع المالي للبلاد في آخر سنتين ماليتين، وبين أن مالية عمان لم تحقق في السنة الأولى منها سوى فائض قدره ٣٠,٠٠٠ ألف روبية، وقد كُرس هذا المبلغ برمته لدفع الديون المترتبة لصالح حكومة الهند، وبقيت ديون التجار كما هي. أما ميزانية عام ١٩٣٢م فقد تبين من فحصها أنها حققت فائضاً قدره ٢٥,٨٠٠ روبية، ولكن لم يُرصد في قائمة نفقاتها علاوة السلطان السابق التي تقدر بحوالي ٢٤,٠٠٠ روبية سنوياً، وإن أخذت في الاعتبار فلن يبقى من الفائض سوى ١٨٠٠ روبية<sup>٦١</sup>.

وأثناء هذا العرض المالي ذكر بيسكو أن الشيخ حمد شيخ البحرين كان يعتبر ميزانيته السنوية التي تقدر بـ ١,٦٠,٠٠٠ مبلغاً ضئيلاً للغاية، ولا يعرف كيف يتصرف فيه، في حين أن ميزانية مسقط كانت أقل من نصف هذا المبلغ. وذكر المقيم السياسي أنه قد اتخذت إجراءات بالفعل لتقليل علاوات الأسرة الحاكمة في عمان<sup>٦٢</sup> للقضاء على

كافة جوانب الإسراف. وفي نهاية التقرير ذكر أنه إذا ما تم سحب معونة تجارة السلاح التي تقدر بـ ١٠٠٠٠٠٠ روية من ميزانية الدولة فإنها لن تستطيع تعويضها، وبالتالي ستغوص مرة أخرى في بحر من الديون والإفلاس، ولأجل هذا جاءت فكرة استمرار معونة مستودع السلاح لبضع سنوات حتى تستطيع أن تتخلص من ديونها، وتعزز ميزانيتها، وتحسن وضعها المالي، وفي النهاية اقترح بيسكو على حكومة الهند أن تنظر إلى حكومة مسقط بعين الشفقة، وأن تقبل باستمرار المعونة فترة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تولي السلطان الجديد الحكم. كما اقترح ألا تزيد عن ثلاث سنوات، وذكر أنه لو تعززت التعريفات الجمركية وتحسنت التجارة وفُرضت سلطة الدولة على طول الساحل فمن الممكن أن تكون السنوات الثلاثة كافية. وإن لم يحدث فمن الممكن أن يعاد النظر فيها وأن تمد سنتين آخرين<sup>٦٣</sup>.

لقد كان للتقرير الذي أعده بيسكو دور كبير في قرار حكومة الهند، إذ أقرت استمرار معونة زنجبار ما دام السلطان الجديد قد تعهد بالالتزام بالمعاهدات التي وقعها أسلافه مع بريطانيا. ثم ذكرت أنه ما كان ينبغي أن تستمر معونة تجارة السلاح في الظروف الطبيعية، ولكن حرصاً منها على الحيلولة دون حدوث فوضى مالية كاملة قررت استئناف دفع المعونة ثلاث سنوات تالية كما اقترح المقيم السياسي. وأكدت على أن تستوعب حكومة مسقط أن دفعها مرة أخرى لا يعني استمرارها تحت أي ظرف من الظروف. وأنها قد اشترطت لدفعها تنظيم الوضع المالي للدولة خلال هذه السنوات حتى تكون الدولة قادرة بعد انتهاء المدة على تسديد ما عليها من ديون، وأن تتغلب على العجز الذي سيحدثه وقف هذه المعونة<sup>٦٤</sup>.

وفي أكتوبر من عام ١٩٣٢م صدرت تعليمات إلى الوكيل السياسي بمسقط أن يخبر السلطان سعيد بالتاريخ الذي ستبدأ فيه فترة السنوات الثلاث، فأرسل خطاباً إلى السلطان ذكر فيه أن فترة منح المعونة قد بدأت منذ العاشر من أكتوبر ١٩٣٢م، وسوف تتوقف حكومة الهند عن دفعها في التاسع من فبراير عام ١٩٣٥م<sup>٦٥</sup>.

رد السلطان على الوكيل السياسي في الرابع عشر - من ديسمبر ١٩٣٢م ردًا أقر فيه بشروط منح معونتي زنجبار والسلاح معًا. وفي الحقيقة كان رده دبلوماسيًا. ففيما يتعلق بمعونة زنجبار ذكر أن علاقات عمان وحكومة بريطانيا عريقة وراسخة، وأن منن هذه الحكومة على عمان قديمة بل أقدم من معونة زنجبار، وأن حكومته ترجو منها المساعدة دومًا، ثم أقر بالشرط الذي بمقتضاه يحصل أي سلطان جديد على هذه المعونة إذا قال: "ونرجو من حضرة صديقتنا الدولة أن تُوقن على الدوام بأننا سنظل محافظين على المعاهدات التي بيننا وبينها كما أوضحنا في العديد من كتبنا المتقدمة"<sup>٦٦</sup>.

أما ما أورده السلطان بخصوص معونة تجارة السلاح فقد أقر أولاً أنها منحة من حكومة جلالة ملك بريطانيا، وليست حقًا لعمان كما كان يذكر والده. وأشار إلى أن حرص بريطانيا على تعافي مالية عمان ونهضتها من كبوتها كانت سببًا في استمرار المعونة، ووافق على ما قرره حكومة الهند. إلا أنه التمس منها أن تُعيد النظر في مدة التجديد، لا سيما أنه لم يُقصر - في محاولة النهوض بالوضع المالي المتردي في بلاده، وبرهن على ذلك بما قام به من نقشف واقتصاد أجراها خلال السنة المنصرمة وما

سيجربه خلال السنوات القادمة. ثم شدد على أنه قد فهم أن المعونة ليست وراثية، وأنها شخصية وموقته بوقت معلوم<sup>٦٧</sup>.

على أية حال، اتبع السلطان سياسة تقشف شديدة خلال الفترة الأولى من حكمه، وبلغت هذه السياسة أشدها في عام ١٩٣٣م، وظهرت ملامحها في شكل تخفيض حاد لعلاوات أفراد أسرته، وتخفيض القليل الذي ينفق على الخدمات الاجتماعية في مدينة مسقط حتى بلغ به الأمر أن ألغى المبلغ المرصود لميزانية التعليم، فأغلقت المدرسة الوحيدة في البلاد تلك المدرسة التي كانت تزدهي بحضور مائة طالب في فترة من الفترات؛ وكان لهذا الإجراء صدها في الصحف العربية. وتدهورت الحالة الصحية في كل من مسقط ومطرح مقارنة بظروف كل من الكويت والبحرين. ناهيك عن تخفيض ميزانية قوات مسقط، وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن حكومة السلطان قد عجزت عن دفع ديون التجار التي قدرت بحوالي ٩٠،٠٠٠ روبية مع العلم أن إجمالي دخلها بإضافة معونة السلاح قد بلغ ٧٣٧،١١ روبية؛ ويرجع ذلك إلى اهتزاز الوضع الاقتصادي في البلاد نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية<sup>٦٨</sup>. ونتيجة لتردي الوضع المالي بهذا الشكل أيقن السلطان أن معونة تجارة السلاح لا غنى عنها ولا بد أن تستمر فترة أطول، ولذا استغل فرصة لقاءه بالمقيم السياسي البريطاني والميجور بريمنر Bremner الوكيل السياسي وشرح لهما حقيقة وضعه المالي، ثم طلب بتردد شديد وخجل أشد أن تقوم حكومة الهند بتمديد تاريخ انتهاء معونة السلاح إلى ديسمبر من عام ١٩٣٥م ذلك التاريخ الذي تنتهي فيه السنة المالية في مسقط<sup>٦٩</sup>.

لقد كان لطلب السلطان وجاهته بالقدر الذي أقنع كلاً من المقيم والوكيل السياسيين البريطانيين. فقد كانت ثمة مزايا أخرى لتمديد المعونة بالنسبة للسلطان، فتمديدها لن يُمكنه من دفع ديون التجار التي قدرت بتسعين ألف روية فحسب، ولكن أيضاً تخفيض الديون بنسبة ٢٥٪ في حالة إقدامه على دفع مستحققاتهم جملة واحدة، أي أن المبلغ سوف ينخفض إلى ٦٠٠، ٧٦ ألف روية. وهكذا سيتوفر من المعونة مبلغاً لا بأس به للإنفاق على خدمات التعليم والبلدية والنظافة<sup>٧٠</sup>.

اقتنص الوكيل السياسي فرصة لقائه بمستر Metcalfe - مسئول كبير في القسم السياسي بحكومة الهند - واقترح عليه فكرة استمرار دفع المعونة لمدة عام آخر وفقاً لطلب السلطان، ومن المفاجئ أن أبدى الرجل تأييده للفكرة دون عناء، إلا أنه اقترح ألا يُترك التمديد بلا قواعد أو ضوابط بل أصر على أن تكون هناك رقابة شديدة على أموال المعونة والنواحي التي ستنفق فيها بحجة ألا تبدد في غير موضعها، وقد أيد المقيم بيسكو رأيه هذا<sup>٧١</sup>. وبناء على ذلك عرض مستر Metcalfe الطلب على حكومة الهند التي لم تختلق العراقيل وقررت تمديد دفع المعونة إلى ديسمبر من عام ١٩٣٥م وفقاً لطلب السلطان<sup>٧٢</sup>.

ولعلنا نضيف سبباً آخر لتمديد المعونة ورد في الوثيقة التي تقرر فيها التمديد وهو رغبة حكومة الهند في الحفاظ على مسقط وجوارر التابعة لها واستقرار الوضع بهما لا سيما أنهما ستوفران لبريطانيا حلقة وصل أساسية في الاتصالات الجوية الإمبراطورية، ولذا كان من الضروري أن يستمر الوضع والسيطرة على تجارة السلاح في هذه المنطقة كي تكون مؤمنة بشكل كاف<sup>٧٣</sup>.



وبالفعل صدرت تعليمات إلى الكولونيل بيسكو في يناير ١٩٣٥م بأن يبلغ السلطان قرار حكومته بتمديد دفع المعونة إلى ديسمبر من عام ١٩٣٥م، وفي المقابل وعده السلطان بأنه سوف يكرس المبلغ بالكامل لصالح الخدمات الاجتماعية ودفع الديون المتراكمة على الدولة لصالح التجار<sup>٧٤</sup>.

وهنا رُبَّمَا يُثارُ سؤالٌ منطقيٌّ وهو ما النواحي الإنسانية والاجتماعية التي سينفق فيها السلطان هذه الأموال؟

لقد ناقش الميجور برينغر الكولونيل بيسكو بشأن إنفاق أموال المعونة، واتفقا على تصور لتوزيع المبلغ المتاح الذي قدر بـ ٨٨،٠٠٠ روبية، أي مقدار المعونة من الحادي عشر - من فبراير إلى الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٣٥م. وجاء توزيعهم على النحو التالي: رصد ٨،٠٠٠ روبية لإصلاح طرق وخطوط المشاة في مسقط، وتخصيص ٤٠ ألف روبية لنظام الصرف في مسقط واستقدام خبير من الهند للإشراف على استغلال المبلغ المتبقي الاستغلال الأمثل. ورصد ١٥،٠٠٠ روبية من أجل تعليم الأطفال وبناء مدرسة بدلاً عن المدرسة التي أُغلقت، واستثمار باقي المبلغ الذي قدر بـ ٢٥،٠٠٠ روبية في شراء أوراق مالية في أحد البنوك الهندية من أجل توفير ١٠٠٠ روبية شهرياً لدفع رواتب إدارة المدرسة. وقد اشترط الكولونيل بيسكو ألا يسعى القائم على إدارة المدرسة إلى بث أفكار معادية لبريطانيا. وعلى الرغم من هذا التنفيذ لأموال المعونة لوحظ أنه لم يتبق منها شيءٌ لصالح ديون الدائنين<sup>٧٥</sup>.

استهدف المسئولان البريطانيان من هذا التوزيع تحقيق أكثر من هدف أولها: ألا يُدَد المال، وأن تنفق كل روبية في محلها. ثانيها: أن يترك إنفاق هذه الأموال في النواحي الاجتماعية انطباعات إيجابية لدى الرأي العام العماني عن البريطانيين، ورفع أسهم السلطان لدى رعاياه. ثالثها: أن تُساعد المعونة على تقوية قبضة البريطانيين على التعليم في مسقط كي لا تسمح ببث أفكار تناهض وجودها القوي في عمان، وكان هذا الهدف الأخير من أكثر الأمور أهمية بالنسبة لهما. ومن أجل هذا أرسل الوكيل السياسي توزيع المعونة بالشكل المذكور أعلاه إلى السلطان<sup>٧٦</sup>.

يتضح لنا أن البريطانيين كانوا لا يضيعون أية فرص في تحقيق أهدافهم، ووَاد أية محاولة لقيام معارضة لوجودهم، فعلى الرغم من أن المدرسة التي كانوا يتحدثون عنها لن تتجاوز أعداد طلابها المائة أو المائتين إلا أنها أرادت توجيه تعليمهم بعيدًا تمامًا عن الشأن السياسي.

وعلى ما يبدو أن السلطان الشاب الجديد لم يرغب في أن يكون منصاعًا تمامًا للتوجيه البريطاني، لا سيما أنه كان ملتمًا بما تحتاجه دولته وما يفتقر إليه من أجل إرساء دعائم حكمه. ففي الحادي والعشرين من يوليو عام ١٩٣٥م أرسل الوكيل السياسي رسالة إلى الكولونيل بيسكو يخبره فيها بأن السلطان سعيد بن تيمور قد زاره في الوكالة، وسلمه مقترحاته لانفاق معونة مستودع السلاح التي سيتم تمديدها إلى نهاية ديسمبر ١٩٣٥م، وذكر أنها في المجمال تتطابق مع التوزيع الذي رسمه الكولونيل بيسكو إلا في بعض النقاط، فقد وافق على تخصيص ٨٠٠٠ روبية لإصلاح خطوط بيت الفلج، وعلى تخصيص ٤٠،٠٠٠ روبية للتحسينات الصحية والعامّة في مدينة مسقط، إلا أنه أضاف لها مدينة

مطرح، ولم يوافق على المبلغ الذي خصصه المقيم لبناء مدرسة جديدة، وقرر رفضه بأن الدولة تمتلك منزلاً سيتم تحويله إلى مدرسة ولن يكلفه أكثر من ٨٠٠٠ روبية بدلاً من ١٥،٠٠٠ روبية. كما رفض السلطان أيضاً فكرة إيداع ٢٥،٠٠٠ روبية في أحد البنوك الهندية، وقرر ذلك بأنه ثمة مبلغ يُستثمر في الهند بالفعل وسوف يغطي رواتب طاقم المدرسة. واقترح رصد ٧٠٠٠ روبية لإصلاح قلاع مسقط، و ١٩،٠٠٠ روبية لإصلاح القلاع خارجها. كما اقترح تخصيص ٦،٠٠٠ روبية من أجل استخدام خبير زراعي للمساعدة في النهوض بالزراعة اعتماداً على أحدث الطرق العلمية<sup>٧٧</sup>.

وعلى ما يبدو أن المبلغ الذي رصدته السلطان لتجديد القلاع لم يلق رضا المسؤولين البريطانيين، فقد قال الوكيل السياسي للسلطان: "إنه عندما طلب تمديد المعونة وعد بأنه سينفقها برمتها على الخدمات الاجتماعية في مسقط، وأن إصلاح القلاع بالكاد يكون ضمن هذا البند". فلما بدا له أن السلطان حريص ومتحمس جداً لهذا البند ساومه فيه، وكان الهدف تخفيض المبلغ إلى ١٠،٠٠٠ روبية بناء على تعليقات الكولونيل بيسكو<sup>٧٨</sup>.

كانت هذه هي المرة الأولى التي يمارس فيها البريطانيون سيطرة كاملة على السلطان فيما يخص إنفاق معونة تجارة السلاح، وبناء على ذلك رأى الوكيل السياسي أنه من الحكمة عدم الضغط عليه لتنفيذ جميع الاقتراحات البريطانية<sup>٧٩</sup>.

وفي الرابع والعشرين من يوليو ١٩٣٥م وافق بيسكو على اقتراحات السلطان في توزيع معونة تجارة السلاح، وذكر أنه ربما يكون

من الصعب الاعتراض على تعيين السيد إسماعيل أفندي - عربي فلسطيني كان معارضاً لبريطانيا - ناظرًا لمدرسة مسقط، لكنه اقترح قبوله مؤقتًا، واتخاذ الإجراء اللازم في حالة قيام إسماعيل أفندي بأية تصرفات في المدرسة يُشتم منها أنها ضد وجهات النظر البريطانية<sup>٨٠</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد أصدر المحاسب العام في حكومة الهند أمرًا بالآ تدفع روية واحدة لحساب معونة تجارة السلاح التي تقدر بحوالي ٣،٥،٨٣٣٣ روية شهريًا بعد الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٣٥م. وإذا أرادت حكومة الهند أن تستمر في الدفع بعد ديسمبر ١٩٣٥م فينبغي أن تُصدر تعليمات جديدة للمعنيين بذلك، أما معونة زنجبار فكانت تدفع بمعدل ٧،٢٠٠ روية شهريًا<sup>٨١</sup>.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه قد جرت محادثة بين المقيم السياسي للخليج ومستر ميتكالف Aubry Metcalfe في لندن واتفقا على ألا تستمر المعونة بعد انتهاء عام ١٩٣٥م؛ وما كانت حجتها إلا أن المعونة سواء استمرت أم لم تستمر فإن السلطان سوف يعتمد على البريطانيين ومساعدتهم في الأمور المهمة بالنسبة له، وأن مصالحهم تقتضي - عليهم أن يستمروا في دعمه. بل استندا أيضًا في اقتراح وقف المعونة على التحسن الذي ربما يطرأ على مالية مسقط بعد عام ١٩٣٥م<sup>٨٢</sup>.

وفي مارس ١٩٣٥م سألت حكومة الهند الكولونيل فاول المقيم السياسي في الخليج عن معونة تجارة السلاح هل تمدد أم تتوقف بعد الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٣٥م وفقا للظروف المالية والسياسية التي تمر بها مسقط؟ فما كان من فاول إلا أن أرسل برقية في ٣٠ أبريل

١٩٣٥م ذكر فيها أنه ثمة تحسن ملموس طرأ على الوضع المالي لمسقط، وأنه أصبح مرضياً بشكل عام. ولذا رأت حكومة الهند عدم وجود مسوغ لتمديد آخر لهذه المعونة، وتوصلت إلى أن تتوقف بشكل نهائي ابتداء من الأول من يناير عام ١٩٣٦م<sup>٨٣</sup>.

وعلى الرغم من ذلك أرسلت حكومة الهند إلى فاول تخبره بأنها سوف تعيد النظر في الوضع المالي لمسقط بعد سنتين لتتظر هل الوضع يسمح باستئناف المعونة أم لا؟ فما كان من المقيم والوكيل السياسيين البريطانيين إلا أن اقترحا عدم ذكر ذلك للسلطان حتى لا يُمني نفسه باحتمالية تجديد المعونة واستئنافها، وأن يتقاعس عن تطوير موارد البلاد المالية، لا سيما أن موارده في تلك الفترة كانت حوالي ثلاثة لكوك ونصف روبية<sup>٨٤</sup>.

وبعد أن استقر رأي حكومة الهند على وقف المعونة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٥م ذكر أحد المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي أن بريطانيا إذا ما تنصلت وتوقفت عن دفع معونة تجارة السلاح التي كانت تُدفع لسلاطين عمان فمن الممكن أن يعود السلطان والتجار في مسقط إلى استئناف تجارة الأسلحة والذخيرة التي عانت منها بريطانيا كثيراً، وحينئذ لن تستطيع أن تمنعهم من ذلك بعد أن توقفت عن دفع المعونة، وقد أحدث هذا الرأي بلبلة لدى البريطانيين في الهند.

ولأجل حساسية الموقف أخذت المسألة حظها من النقاش والدراسة، وانتهى المسؤولون البريطانيون إلى الاقتناع بأن السلطان من غير الممكن أن يقدم على مثل هذه التجارة تارة أخرى، وحجتهم التي استندوا إليها واطمأنوا لها تتلخص في أن السلطان حريص

بريطانيا على حظر هذه التجارة كي لا تصل الأسلحة والذخيرة إلى أيدي أعدائه من القبائل في الداخل، وكان ذلك سبباً وجيهاً. ومن جانب آخر أثير اقتراح عقد معاهدة جديدة مع السلطان تقيّد رواج الأسلحة والذخيرة المتوقع والمحتمل كما كان سابقاً، إلا أن هذا الرأي لم يحظ بالموافقة أيضاً وكان المبرر انعدام وجود ضرورة للدخول في أية معاهدات جديدة مع مسقط. وكان يطمئن أصحاب هذا الرأي إلى أن مسقط لم تعد فاعلة في سوق السلاح كما كانت من ذي قبل، والسبب الثاني والأقوى هو إدراك السلطان التام أن استقلال دولته واستمرار وجودها يعتمد على الحكومة البريطانية. كما أن المقيم السياسي كان يرى أن السلطان ملزم إذا أقدم على مثل هذا الشيء أن يشاور الحكومة البريطانية ويأخذ رأيها وفقاً للالتزام الذي ألزم به نفسه عند تبوئه سدة الحكم<sup>٨٥</sup>. والذي نص على ألا يُقدم على شيء أو يتصرف في أمر من الأمور المهمة قبل استشارة المقيم السياسي البريطاني وحينئذ يمكن له أن يوجهه وفق مصالح بريطانيا وليس العكس. وهكذا زال هذا الهاجس بعد أن ذكر المقيم فاول أنه من غير الضروري إزعاج حكومة الهند بمثل هذا الأمر<sup>٨٦</sup>.

#### التماسا استئناف المعونة نوفمبر ١٩٣٧ - يوليو ١٩٣٩:

ومهما يكن من أمر، فقد استغل السلطان سعيد بن تيمور زيارته لنائب الملك في الهند وللسير ميتكالف في الثاني عشر - من نوفمبر ١٩٣٧م وطلب استئناف دفع معونة السلاح من جديد، كما طرح الموضوع مرة أخرى في السابع عشر - من نوفمبر ١٩١٧م مع السير Metcalfe وفي حضرة الميجور واتس الوكيل السياسي لمسقط، وبرر طلبه بأنه يواجه عجزاً شديداً في الروبيات في دولته، وأنه سعى حثيثاً من أجل أن يُحدث توازناً بين الإيرادات والمصروفات بعد فرض سياسة

تقشف صارمة طوال عام ١٩٣٧م إلا أن جهوده باءت بفشل في توفير المال المطلوب لتنفيذ العديد من المشروعات العامة الضرورية للغاية؛ ولذا ما كان له مناص من طلب استئناف المعونة رسميًا في العشرين من عام ١٩٣٧م<sup>٨٧</sup>.

وفي الحقيقة فقد دار جدل حول رد الوزير على طلب السلطان ومدى فهمه لهذا الرد. وقد نُسج حول هذه المسألة روايتان: الرواية الأولى تبناها السلطان، والرواية الثانية تدحض الرواية الأولى وتبناها الميجور واتس Watts الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط.

فأما رواية السلطان فتؤكد على أنه عرض وضعه المالي المتردي على وزير الدولة عندما التقاه في الهند، وأن الوزير سأله عن مستودع السلاح فأجاب السلطان بأنه لا زال يعمل منذ إنشائه في عهد جده، وأنه لو توقف عمله لعادت تجارة الأسلحة والذخيرة سيرتها الأولى. وحينئذ أجاب الوزير بأنه يجب عليه أن يسلك القنوات الرسمية المعتادة. وأن حكومة الهند سوف تنظر في طلبه. وقد فهم السلطان من رد الوزير أنه وعد بدفع المعونة؛ ولذا تقدم بطلب رسمي يلتمس استئنافها من جديد.

وعندما علم واتس بما زعمه السلطان أنكر عليه ذلك، وقال: إن السلطان يتكلم الإنجليزية جيدًا لكنه لا يتقنها الإتقان التام، وأنه يستعمل أحيانًا تعبيرات وكلمات غير مفهومة، وأن ما قاله السلطان لم يحدث<sup>٨٨</sup>، وذكر أنه كان حاضرًا هذه الاجتماعات، وعندما قابل الوكيل السياسي السلطان في اليوم التالي لمقابلة نائب الملك في الهند ووزيره سأله هل فهمت ما قاله جيدًا فرد بالإيجاب. وعندما قابل الوكيل نائب الملك

وزير الدولة للشؤون الخارجية قص عليها حوارهما مع السلطان، فأجاب الوزير أنه قد وعداه بمجرد إعادة النظر في المسألة ولم يعدا بالدفء. وطلباً من واتس أن يوضح للسلطان جلية الأمر ففعل ما كلف به<sup>٨٩</sup> وفي لقاء تالي جمع واتس والسلطان بالوزير أشار فيه الوزير للسلطان أن ثمة سوء فهم قد وقع في لقاءهما الماضي بخصوص معونة تجارة السلاح وأنه يريد أن يوضحه. وفي هذه المناسبة لم يحاول السلطان أن يصر - على أنه قد حصل على وعد بخصوص تجديد المعونة. وفي خطابه الرسمي بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٣٧م لم يشر إلى أي وعد بالمعونة في المقابلة مع سموه<sup>٨٩</sup>.

وبعدما فند الوكيل رواية السلطان راح يفند حقيقة وضعه المالي السيء الذي اتخذ ذريعة لاستئناف المعونة، فذكر أن صافي مالية مسقط في آخر تقرير لها في أكتوبر ١٩٣٧ قد وصل إلى ٣،٢٤،٥٦٣ روبية. وأضاف لذلك ٩٦،٠٠٠ روبية سوف تحصل عليها مسقط سنويًا لمدة خمس سنوات قادمة وفقاً لبنود اتفاقية تمت في يونيو من عام ١٩٣٧م بين السلطان وإحدى شركات البترول. و ١،٧٥،٠٠٠ روبية حصل عليها سلطان ك مبلغ أولي من الشركة عندما وقع الاتفاق؛ ولذا قال الوكيل: لم أجد مبرراً لاستئناف معونة تجارة السلاح على خلفية الوضع المالي المتأزم والمزعوم<sup>٩٠</sup>.

أما ما يتعلق باحتمالية انتشار تجارة السلاح وعودتها إلى ما كانت عليه فقد ذكر واتس للمقيم السياسي أن مسقط كسوق لتجارة السلاح لم تعد كما كان في السابق، وأن السلطان يخشى - أن تصل الأسلحة إلى أعدائه من القبائل، وأنه يدرك جيداً بأن بقاء دولته يعتمد على الحكومة البريطانية وبالتالي لن يسلك عكس مصالحها<sup>٩١</sup>.



وفي ١٩ أبريل ١٩٣٨م أرسل قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند إلى والتون J. C. Walton في وزارة الهند في لندن. أن مسألة استئناف تجارة السلاح قد نظرت من قبل حكومة الهند، وتم التوصل إلى أنه ليس هناك مبرر لاستئناف المعونة من جديد، وأنها تؤيد المقيم السياسي البريطاني في بوشهر فيما ذهب إليه. وأنه ليس من المقبول أن تُدفع ١٠٠،٠٠٠ روبية من عوائد الهند من أجل السيطرة على السياسة الخارجية للسلطان فقط حسب رغبة البعض. كما كان من رأي وزارة الخارجية البريطانية أنه ليس للسلطان الحق في ادعاء تجديد المعونة، وإذا لم يكن لنا دليل على أن المعونة كانت شخصية للسلطان فيصل عام ١٩١١م فإن السلطان سعيد قد قبل في عام ١٩٣٢م قرار الحكومة الذي نص على أن المعونة سوف تتوقف. وقد كان من رأيها ألا ترد على السلطان ما لم يضغط في السؤال<sup>٩٢</sup>.

ظلت حكومة الهند متجاهلة طلب السلطان ولم ترد عليه لا سلباً ولا إيجاباً، وفي الوقت نفسه دارت المراسلات بين الدوائر السياسية البريطانية في الهند والخليج ولندن حول تاريخ المعونة والملابسات التي وقت بشأنها، وفي السابع عشر - من يوليو ١٩٣٩م جدد السلطان للمرة الثانية طلب تجديد استئناف المعونة، فأرسل إلى لنلثكو Linlithgow نائب الملك والحاكم العام في الهند رسالة يفوح من بين سطورها تشبته بأنها من حقه، وجاءت رسالته على النحو التالي: إن فحامتكم تذكرون أنه لما حصل لنا السرور في شهر نوفمبر ١٩٣٧م بزيارتكم في عاصمة الهند تحدثنا إليكم عن تعويض السلاح وقدره ١٠٠،٠٠٠ روبية الذي كانت حكومتنا تتسلمه من حكومتكم ثم امتنع في عام ١٩٣٦م بلا سبب فوعدتمونا النظر في الأمر. وإنما ما زلنا نشكر لكم حسن الإصغاء لحديثنا

ووعدم النظر في المسألة مما جعلنا نأمل نجاح السعي وإحراز الطلب. ولكن ها هي انقضت الآن سنة وسبعة شهور دون أن يأتينا رد على الموضوع مع أننا حررنا منذ مدة إلى قنصلكم السابق بمسقط كتابا نستجزه فيه الطلب. لقد استمر الدفع طول أيام جدنا السلطان فيصل ووالدنا السلطان تيمور وبقي كذلك أربع سنوات من عهدنا ثم امتنع كما أسلفنا بلا باعث وسبب. وإنما ما زلنا مراعين للترتيبات التي جعلت في مسألة تجارة السلاح بيننا وبين حكومتكم.....، لقد كان مبلغ تعويض السلاح في الأيام الماضية خير معين لحكومتنا على تسديد جانب مهم من نفقاتها وسيكون أكثر عون تعتمد عليه في مقابلة أهم وجوه نفقاتها وفي إنشاء بعض المشاريع الإصلاحية اللازمة التي لا محيص عنها للبلاد وأهلها<sup>٩٣</sup>.

وعلى ما يبدو أن السلطان كان يدرك أن الكابتن Hickinbotham الوكيل السياسي متعاطفًا معه ولذلك طلب منه أن يرسل خطابه مباشرة إلى نائب الملك في الهند؛ ولذا عندما استشار الوكيل المقيم في ذلك سمح له بأن يرسله السكرتير الخاص لنائب الملك وذكر أنه سوف يرسل تعليقاته على الوضع المالي في مسقط في خطاب منفصل إلى الهند<sup>٩٤</sup>.

كانت وزارة الهند قد استشهدت برأي وزارة الخارجية حول تجديد المعونة، فجاء ردها مطابقًا لرأي وزارة الهند والمقيم السياسي البريطاني في أنه ليس هناك مبرر لتجديدها للسلطان. وأنه ليس له الحق في ادعاء تجديد المعونة، وإذا لم يكن لنا دليل على أن المعونة كانت الشخصية للسلطان فيصل عام ١٩١١م فإن السلطان قد قبل في عام

١٩٣٢م قرار الحكومة الذي نص على أن المعونة سوف تتوقف. وقد كان من رأيها ألا ترد على السلطان ما لم يضغط في السؤال<sup>٩٥</sup>.

وعلى الرغم من ذلك كانت حكومة الهند تتقرب وقوع حالة دولية طارئة أو وقوع حرب ولذلك اقترح فاول المقيم السياسي البريطاني في الخليج أن إذا وقعت الحرب التي لاحت بوادرها في الأفق الأوروبي أن تدفع حكومة الهند للسلطان معونة تضاهي معونة تجارة السلاح أو تزيد.

ومها يكن من أمر فقد توقف الحديث بشأن معونة تجارة السلاح في عام ١٩٣٩م، وقرر البريطانيون أن يمنحوا السلطان معونة جديدة عرفت بمعونة الحرب التي قدرت بحوالي ٢٤٠,٠٠٠ روبية سنويا بمعدل ٢٠٠٠٠ روبية شهريا. وحددوا له أوجه صرفها في مقابل الحصول على تسهيلات في الأراضي والأجواء والمياه العمانية إبان الحرب العالمية الثانية<sup>٩٦</sup>.

## الخاتمة:

بذلت بريطانيا كل ما تستطيع من أجل قمع تجارة السلاح في منطقة الخليج العربي والسواحل الفارسية وساحل مكران، وأبرمت العديد من الاتفاقيات - مع حكام وشيوخ المنطقة - التي خولتها تفتيش جميع السفن الخليجية والفارسية والهندية إلا أن كل هذه الجهود لم تغن عنها شيئاً، واستمر تدفق الأسلحة بسبب معاهدة دولة مسقط وعمان مع فرنسا سنة ١٨٤٤م، ولذا كان عليها أن تُجفف منابع هذه التجارة فكان إنشاء مستوع السلاح الذي كان بمثابة ضربة قاضية لتجارة السلاح أرغم فرنسا على الجلوس للتفاوض مع بريطانيا في عام ١٩١٤م. مما يؤكد صحة أن مسقط كانت مركز السلاح الأول في المنطقة.

لم تكن بريطانيا تدفع المعونات المالية من خزائنها - لحكام وشيوخ الخليج عامة وحكام عمان خاصة - عبثاً أو سخاءً، بل كانت تدفعها عندما كانت تهدد مصالحها أو عندما يكون العائد من وراء الدفع أكثر من المدفوع، فعلى سبيل المثال أنفقت بريطانيا الكثير والكثير على حملات عسكرية خرجت من الهند لمحاربة تجارة السلاح، وعندما عجزت عن التخلص من هذا السيل المتدفق من الأسلحة والذخيرة عبر مسقط اضطرت إلى أن تنسق مع سلطان عمان من أجل إنشاء مستودع السلاح مقابل المعونة التي تكلمنا عنها، وعندما تحقق لها ما ربتها أرادت أن تتصلص من دفع المعونة بحجة أنها لم تكن سوى منحة شخصية للسلطان فيصل أولاً وللسلطانين: تيمور وابنه سعيد ثانيًا. وأوقفت دفع المعونة بالفعل. وعلى الرغم من مطالبة السلطان سعيد باستئناف دفعها إلا أنها أعارته آذاناً صماءً، وعلى النقيض من ذلك عندما بدت بوادر الحرب

هرول المسؤولون البريطانيون إلى السلطان، وأبرموا معه اتفاقاً تعهدوا فيه بدفع معونة جديدة قدرت بـ ٢٤٠ ألف روبية مقابل تسهيلات تحصل عليها بلادهم في عمان إبان الحرب.

لم تنطل على السلطان تيمور ولا على ابنه سعيد فكرة أن معونة السلاح كانت منحة من بريطانيا لشخص السلطان فيصل، بل كان لديهم إيمان راسخ في أنها حق أصيل لدولتهم، ولذلك لم يقبلوا بها إلا مرغمين وفي الظروف الاستثنائية، فعلى سبيل المثال احتج السلطان تيمور على وجهة النظر البريطانية في أول عهده لكنه أرغم على النزول عند التفسير البريطاني من جراء ظروف الثورة التي كانت تشهدها البلاد خلال الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٢٠ بينما عاود الاحتجاج من جديد عام ١٩٢٣ على موقف حكومة الهند من المعونة عندما راح البريطانيون يهددوه بوقفها في حالة تنحيه عن الحكم، وكذلك فعل السلطان سعيد، فقد قبل بوجهة النظر البريطانية في بداية حكمه ووافق على استئنافها سنوات ثلاث كي يضمن تأييد بريطانيا له في الاستواء على العرش العماني، ولكنه بعد أن تحقق له ما أراد، وأوقفت حكومة الهند المعونة أعلنها صراحة أن المعونة من حق بلاده ما دامت تلتزم بالعمل بلوائح مستودع السلاح.

كان من حق سلاطين عمان عدم الثقة في وجهة النظر البريطانية بشأن المعونة، وعزز هذه الشكوك عجز الوكلاء والمقيمين السياسيين البريطانيين عن إثبات أن المعونة كانت منحة شخصية للسلطان فيصل. فقد فشل المسؤولون البريطانيون في مسقط وبوشهر من إظهار برقية برسي كوكس التي يدعون أن السلطان فيصل قد أخبر من خلالها بأن

هذه المعونة كانت شخصية له ، فزعموا أولاً أنها موجودة، ثم ذكروا أن أصلها قد سلم للسلطان وأن أرشيف المقيمة في بوشهر يوجد به ملحوظة دونت بالقلم الرصاص مفادها أن أصلها قد سلم للسلطان، ثم مع مرور الأيام ذكروا للسلطان تيمور أن مبدأ كون المعونة شخصية كان معروفاً لديهم حتى ولو لم يخبروا به السلطان، وفي مراسلات المقيم السياسي اللاحقة مع حكومة الهند أكدت أنه لا يوجد في أرشيفهم ما يثبت وجهة نظرهم.

## هوامش الدراسة:

- ١ - ماركس وانجلز، في الاستعمار، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص. ٣٨.
- 2- IOR/L/PS/18/B182, Arms Traffic at Muskat, p. 1. in <http://www.qdl.qa>.
- ٣ - إسماعيل نوري الربيعي، تجارة السلاح في الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الوثيقة، البحرين، مج ١٤، ع ٢٧، ١٩٩٥، ص. ٧٥.
- 4- IOR/L/PS/18/B182, Arms Traffic at Muskat, p. 2.
- 5- IOR/L/PS/18/B175, Arms Traffic in the Persian Gulf, pp. 1, 3. in <http://www.qdl.qa>.
- ٦ - محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي (معداً و مترجماً)، موسوعة عمان الوثائق السرية ١٩٠١ - ١٩٤٥، م ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص. ٢.
- 7- IOR/L/PS/18/B175, Arms Traffic in the Persian Gulf, p. 4. in <http://www.qdl.qa>. Neelofar Firdous, Oman from Independent Commercial Power to British Semi - Colony, 1832 -1914, Proceedings of the India History Congress, Vol. 68, Part 2, 2007, p.1227.
- ٨ - ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، الدوحة، القسم التاريخي، ج ٦، ص. ٣٧٢٢.
- 9- Neelofar Firdous, Oman from Independent Commercial Power, p.1227.
- 10- IOR/L/PS/18/B182, Arms Traffic at Muskat, pp. 1,2.
- ١١ - لقد نصت المادة الثانية من المعاهدة التي وقعت بين فرنسا ومسقط على أن لرعايا السيد سعيد بن سلطان الحق في الدخول والإقامة والتجارة والمرور ببضائعهم عبر الأراضي الفرنسية، وللفرنسيين الحق نفسه في مقاطعات سلطان مسقط. وان رعايا الدولتين سوف يعاملوا معاملة الدولة الأولى بالرعاية من قبل الحكومتين. ثم جاءت المادة الحادية عشر من المعاهدة وهي الأهم لتنص على عدم حظر أية سفينة من التوريد إلى أو التصدير من مقاطعات سلطان مسقط لأية سلعة من السلع وأن تكون التجارة حرة بالكامل في مقاطعات البلدين وأن الفرنسي له الحق الكامل في بيع وشراء أية سلعة من أي مكان يختاره هو. باستثناء سلعة معينة نصت عليها المادة مثل العاج IOR/L/PS/18/B182, Arms Traffic at Muskat, p. 4.
- 12- The times, London, No., 39575, 3 May. 1911, P, 8.
- 13- The times, London, No., 39527, 8 Mar.1911, P, 12.
- 14- The times, London, No., 39473, 4 January 1911, P, 5.
- 15- The times, London, No., 39588, 8 May 1911, P, 5.
- 16- IOR/L/PS/18/B182, Arms Traffic at Muskat, p. 2.
- 17- IOR/L/PS/18/B175, Arms Traffic in the Persian Gulf, p.39. IRO/L/PS/10/235, from the Political Resident, to Foreign Secretary, 23<sup>th</sup> May 1912, p. 412. in <http://www.qdl.qa>.
- 18- IOR/L/PS/18/B400, Report on the situation in Muscat from 1908 to 1928, p. 4.
- 19- IOR/L/PS/18/B175, from Political Agent, Muscat, to the Government of India, 19<sup>th</sup> January 1910, p.39.
- 20- Ibid.
- 21- IOR/L/PS/18/B175, Arms Traffic in the Persian Gulf, p.40.

- 22- IOR/L/PS/10/235, from Foreign Office, to the Under Secretary of State, India office, June 1<sup>st</sup> 1912, in Arms Traffic Muscat Regulations, p. 400.
- 23- Y.D. Prasad, Anglo-French Conflict and the Issue of Arms Traffic in the Persian Gulf (1905-1914), Proceedings of the India History Congress, Vol. 57(1996), p.811.
- 24- IOR/L/PS/10/449, from the Political Resident, to, the Secretary to the Government of India, January 8<sup>th</sup> .1911, in Muscat Financial Affairs, p. 576. in <http://www.qdl.qa>.
- 25- IOR/L/PS/10/449, from the Political Resident, to the Secretary to the Government of India, December 30<sup>th</sup>. 1910, p. 586.
- 26- IOR/L/PS/10/235, from Viceroy, to Foreign Secretary, March 1<sup>st</sup> 1912, p. 432.
- 27- IOR/R/15/1/737, Notification by His Highness the Sultan of Muscat and Oman, Muscat, 4<sup>th</sup> June 1912, In Treaties and Undertakings In Force Between the British Government and Sultans of Maskat and Oman 1845-1914, p, 35.
- 28- IOR/L/PS/10/235, from Viceroy, to Foreign Secretary, 21<sup>th</sup> August 1912, p. 220.
- 29- Ibid.
- 30- IOR/L/PS/10/235, from the political Agent, Muscat, to the Political Resident, Bushire, 23<sup>th</sup> July 1912, p.239.
- 31- IOR/L/PS/10/235, from the Political Resident, Bushire, to the Foreign Secretary, Simla, 8<sup>th</sup> August 1912, p. 66.
- 32- IOR/L/PS/10/235, from Viceroy, Simla, to Foreign Office, 20<sup>th</sup> August 1912, p. 272.
- 33- IOR/L/PS/10/235, from Foreign Office, to the Under Secretary of State, India Office, 21<sup>th</sup> August 1912, p. 266.
- 34- IOR/L/PS/10/235, from F. Bertie, to Poincare, Paris, 22<sup>th</sup> August 1912, p. 111.
- 35- Ibid
- 36- IOR/L/PS/10/235, from the Foreign Secretary, Calcutta, to the Political Resident, Bushire, 9<sup>th</sup> March, 1912, p. 418.
- 37- IOR/R/15/1/737, Notification By His Highness the Sultan, 4<sup>th</sup> June 1912, p.131.
- 38- Ibid.
- 39- Ibid, p, 130.
- 40- Ibid, p, 129.
- 41- Ibid.
- 42- Ibid.
- 43- The times, London, NO., 40003, 13 September 1912, P, 3.



- 44- IOR/L/PS/10/235, from Foreign office to Secretary of the Admiralty, 13<sup>th</sup> September 1912, p. 40.  
 ۴۵ - محمد بن عبد اللہ بن حمد الحارثي، مرجع سابق، ص ۹۲.
- 46- Report from First Assistant Resident, Bushire, to the Government of India, 18<sup>th</sup> October. 1913, in R. W. Bailey, Ed, Records of Oman 1867 – 1947, London, 1988, Vol. 3, p. 28.
- 47- Ibid, P, 20.
- 48- Ibid, P, 21.
- 49- Ibid. p., 26.
- 50- Ibid.
- 51- IOR /L/15/PS/10/499, from Government of India, Foreign and Political Department to His Majesty's Secretary of State for India, in Muscat: Financial Affairs, Loans to the Sultan .pp. 486- 488.
- 52- IOR/R/15/6/188, from political Agent, Muscat, to political Resident, Bushire, 22<sup>th</sup> Sep. 1922, in Muscat State Affairs, Zanzibar subsidy and Muscat Subsidy. p. 44.
- 53- Ibid.
- 54- Ibid.
- 55- IOR/R/15/6/188, from political Agent, Muscat, to Saiyid Taimur bin Faisal, 24<sup>th</sup> Feb. 1923, p. 60.
- 56- IOR/R/15/6/188, from political Resident, to the Government of India, Delhi, 22<sup>th</sup> Oct. 1922.p. 52.
- 57- IOR/R/15/6/188, from Saiyid Taimur bin Faisal, to the Political Agent, Muscat, 19<sup>th</sup> Mar. 1923.p. 68.
- 58- IOR/R/15/6/188, from political Resident, Bushire, to His Highness Saiyid Taimur bin Faisal, 21<sup>th</sup> Apr. 1923.p. 86.
- 59- IOR/R/15/1/446, from the Political Resident, Karachi, to Saiyid Taimur Bin Faisal 17<sup>th</sup> Nov. 1931, in Muscat State Budget, p. 24.
- 60- IOR /15/1/446, from the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, Bushire, 21<sup>th</sup> Nov. 1931, p. 34.
- 61- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, to the Government of India, New Delhi, 12<sup>th</sup> Feb. 1932.p. 100.
- 62- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, to the Government of India, New Delhi, 12<sup>th</sup> Feb. 1932.pp. 104-106.
- 63- Ibid. p., 102.
- 64- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, to His Highness Saiyid Said Bin Taimur, 9<sup>th</sup> Aug. 1932. p. 120.
- 65- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, to H. H. Saiyid Said Bin Taimur, 4<sup>th</sup> Oct. 1932. p. 130.
- 66- IOR/R/15/6/188, from H. H. Saiyid Said Bin Taimur, to the Political Agent, Muscat. 14<sup>th</sup> Dec. 1932. p. 133.

- 67- IOR/R/15/6/188, from H. H. Saiyid Said Bin Taimur, to the Political Agent, Muscat. 14<sup>th</sup> Dec. 1932. p. 133.
- 68- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to the Foreign Secretary to Government of India, Simila, 29<sup>th</sup> May. 1934. pp. 146-148.
- 69- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to the Foreign Secretary to Government of India, Simila, 29<sup>th</sup> May. 1934. p. 144.
- 70- IOR/R/15/6/188, from the political Agent, Muscat, to the Political Resident, Bushire, 5<sup>th</sup> Oct. 1934. p. 148.
- 71- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to the Foreign Secretary to Government of India, Simila, 29<sup>th</sup> May. 1934. p. 144.
- 72- IOR/R/15/6/188, from the Foreign Secretary to Government of India, Simila, to the Under Secretary of state for India, India Office, London, 29<sup>th</sup> May. 1934. p. 154.
- 73- Ibid.
- 74- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to the Government of India, New Delhi, 24<sup>th</sup> Feb. 1935. p. 168.
- 75- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to the Government of India, New Delhi, 24<sup>th</sup> Feb. 1935. p. 170, 172.
- 76- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to the Government of India, New Delhi, 24<sup>th</sup> Feb. 1935. pp. 172, 174.
- 77- IOR/R/15/6/188, from the Political Agency, Muscat, to Political Resident, Bushire, 21<sup>st</sup> July. 1935. p. 184.
- 78- IOR/R/15/6/188, from the Political Agency, Muscat, to Political Resident, Bushire, 21<sup>st</sup> July. 1935. p. 186.
- 79- Ibid, pp. 186, 188.
- 80- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bahrain, to the Political Agent, Muscat 24<sup>st</sup> July. 1935. p. 190.
- 81- IOR/R/15/6/188, from the Accountant General Dental Revenues to the Foreign Secretary, to Government of India, Simla, 10<sup>th</sup> August 1935, p. 194.
- 82- IOR/R/15/6/188, from the Political Residency, Bushire, to the Foreign Secretary to Government of India, New Delhi, 7<sup>th</sup> November 1935, p. 210.
- 83- IOR/R/15/6/188, from the Foreign Secretary to Government of India to the Under Secretary of State for India, Political Department, India Office, London, 11<sup>th</sup> December 1935, p. 214.
- 84- IOR/R/15/6/188, from the Foreign Secretary to Government of India, New Delhi, to the Political Resident, Bushire, 28<sup>th</sup> March 1936, p. 226.
- 85- IOR/R/15/6/188, from Government of India, to the Political Resident, Bushire, June 10<sup>th</sup>, 1936, p. 248, 250.

- 86- IOR/R/15/6/188, from the Political Resident, Bushire, to Political Agency, Muscat, 1<sup>st</sup> July. 1936. p. 262.
- 87- IOR/R/15/6/188, from Said Bin Taimur, to the Major R.P. Watts, Delhi, 20<sup>th</sup>. November, 1937, p. 266.
- 88- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, Muscut, to the Political Resident, Bushire, 18<sup>th</sup> December. 1937, p. 270.
- 89- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, Muscut, to the Political Resident, Bushire, 18<sup>th</sup> December. 1937, pp. 278, 280.
- 90- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, Muscut, to the Political Resident, Bushire, 18<sup>th</sup> December. 1937, p. 272.
- 91- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, Muscut, to the Political Resident, Bushire, 18<sup>th</sup> December. 1937, p. 272.
- 92- IOR/R/15/6/188, from the Foreign Office, to, 6<sup>th</sup> July. 1939, p. 424 - 426.
- 93- IOR/R/15/6/188, from H. H. Saiyid Bin Taimur, to the Viceroy and Governor – General of India, 17<sup>th</sup> July. 1939, pp. 404 - 406.
- 94- IOR/R/15/6/188, from the Political Agent, Muscat, the political Resident, Shiraz, 26<sup>th</sup> July 1939. p. 412.
- 95- IOR/R/15/6/188, from the Foreign Office, to, 6<sup>th</sup> July. 1939, p. 424.
- 96- IOR/R/15/6/ 386, Muscat War Subsidy and Defence of Arab side of Gulf, from His Britannic Majesty's Consul, Muscat, to H. H. Said Bin Taimur, Sultan Muscat and Oman, 6<sup>th</sup> July. 1939, p. 212.